02

د. اشرف سمير انور

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

قضايا اقتصادية

للتأهيل للسلك

التجاري والدبلوماسي

دبلوماسية اقتصادية | سياسات وتنمية | تجارة واستثمار | شراكات دولية | اقتصاد عالمي

اقتصاديات مصر والعالم

للإعداد للتمثيل التجاري والدبلوماسي

قائمة المحتويات

ashanwar@feps.edu.eg | د. اشرف سمير أنور | 2026

1. **السياسات الاقتصادية لمصر**
   (الموازنة العامة للدولة، ميزان المدفوعات، أولويات السياسات الاقتصادية)
2. **أهم المناطق الاقتصادية الاستراتيجية في مصر**
   (المنطقة الاقتصادية لقناة السويس، إقليم الساحل الشمالي الغربي، المثلث الذهبي)
3. **أهم المبادرات التنموية في مصر**
   (مبادرة تنمية الصادرات، مبادرة تطوير الصناعة المصرية، مبادرات أخرى)
4. **أبرز الاستراتيجيات الوطنية في مصر**
   (رؤية مصر 2030، السردية الوطنية للتنمية الشاملة، وثيقة ملكية الدولة،
   وثيقة التوجهات الاستراتيجية للاقتصاد المصري، الاستراتيجية الوطنية للاستثمار الأجنبي المباشر 2025-2030)
5. **أهم الشراكات الاقتصادية الدولية لمصر**
   (الشراكة المصرية الأوروبية، منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية،
   منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ,....)
6. **الملامح الرئيسية للأوضاع الاقتصادية المحلية والعالمية**
7. **أهم القنوات والمضائق والممرات اللوجستية العالمية**
   (قناة السويس، مضيق هرمز مبادرة الحزام والطريق، ,...)
8. **توزيع الموارد الاقتصادية للاقتصادات الكبرى حول العالم**
9. **أهم التكتلات الاقتصادية الإقليمية في العالم**
   (GCC , Mercosur , EU , BRICS , AFCFTA ,...)
10. **أهم المنظمات الاقتصادية الدولية**
    (...WB , IMF , WTO)
11. **أهم المجموعات والمنتديات الاقتصادية الدولية**
    (G7 , G20 , G77)
12. **المنتديات العامة والمنظمات الاقتصادية المتخصصة**
    (منتدى دافوس، الاقتصادي، نادي باريس، منتدى غاز شرق المتوسط،
    منظمة الأوبيك، منظمة الأوابك)
13. **مؤسسات تمويل دولية أخرى**
    (البنك الأوروبي، بنك التنمية الأفريقي، بنك التنمية الجديد)
14. **الاتفاقيات والبروتوكولات ومؤتمرات المناخ الدولية**
    (قمة الأرض، بروتوكول كيوتو، اتفاقية باريس،
    مؤتمرات الأمم المتحدة المعنية بالمناخ أو مؤتمرات الأطراف)
15. **النزاعات التجارية والاقتصادية عالميًا: الاضطرابات الجيوسياسية**
    (الحرب التجارية الجديدة بقيادة الولايات المتحدة،
    الصراع التجاري والتكنولوجي بين الولايات المتحدة والصين،
    النزاعات الإقليمية والتأثير على الممرات المائية الرئيسية)

السياسات الاقتصادية

تعريفها

هي مجموعة من الإجراءات والخطط والتدابير التي تتخذها الدولة بهدف تحقيق أهداف اقتصادية محددة، مثل تحقيق النمو الاقتصادي، استقرار الأسعار، الحد من البطالة، وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، من خلال استخدام أدوات مختلفة للتأثير في النشاط الاقتصادي.

أنواعها

1) السياسة المالية (المالية العامة)

تتعلق بإدارة الإيرادات والنفقات العامة للدولة من خلال الموازنة العامة لتحقيق أهداف اقتصادية مثل النمو والاستقرار والعدالة الاجتماعية.

الجهة المسؤولة:
وزارة المالية

2) السياسة النقدية

تعلق بإدارة عرض النقود والائتمان وأسعار الفائدة أدوات البنك المركزي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والتحكم في التضخم ودعم النمو.

الجهة المسؤولة:
البنك المركزي المصري

3) السياسة التجارية

تعلق بتنظيم حركة التجارة الخارجية من خلال السياسات والإجراءات التي تؤثر في الصادرات والواردات لتحقيق أهداف اقتصادية محددة.

الجهة المسؤولة:
وزارة التجارة والصناعة

أهم أدواتها

1) أدوات السياسة المالية (المالية العامة)

- الضرائب
- الإنفاق العام

2) أدوات السياسة النقدية

- سعر الفائدة
- نسبة الاحتياطي (الاحتياطي الإلزامي)
- عمليات السوق المفتوحة
- إدارة سعر الصرف

3) أدوات السياسة التجارية

- التعريفات الجمركية.
- الحصص (الكميات المسموح باستيرادها)
- القيود غير الجمركية (مثل المعايير، تراخيص الاستيراد، إجراءات فنية وصحية)

تُعتبر من أهم الوثائق الرسمية الصادرة عن الدولة

1 الموازنة العامة للدولة

خطة مالية سنوية تُظهر تقديرات الدولة لإيراداتها ونفقاتها خلال سنة مالية، وتعتمد أداة أساسية لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.

2 ميزان المدفوعات

سجل محاسبي إحصائي يُظهر جميع المعاملات الاقتصادية بين المقيمين في الدولة وباقي دول العالم خلال فترة زمنية محددة.

تعزيز الاستقرار الاقتصادي

تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات

تقليل البطالة ورفع مستوى المعيشة

استقرار الأسعار ومكافحة التضخم

تحقيق النمو الاقتصادي

الموازنة العامة للدولة المصرية

خطة مالية لتحقيق الاستقرار المالي ودفع النمو وتحسين الخدمات

أولاً: مكونات الموازنة

1. الإيرادات العامة

هي جميع الموارد التي تحصل عليها الدولة من مصادر مختلفة

وتشمل:

- الإيرادات الضريبية
- الإيرادات غير الضريبية
- المنح
- المتحصلات من بيع السلع والخدمات
- إيرادات الملكية

2. المصروفات العامة

هي جميع النفقات التي تقوم بها الدولة

وتشمل:

- الأجور وتعويضات العاملين
- شراء السلع والخدمات
- الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية
- المصروفات الأخرى
- الاستثمارات العامة

ثانياً: الحسابات الرئيسية

1. الفائض الأولي

هو الفرق بين الإيرادات الأولية والنفقات الأولية (مع استبعاد خدمات الدين).

الفائض الأولي = الإيرادات الأولية – النفقات الأولية (مع استبعاد خدمات الدين)

2. العجز الكلي

هو الفرق بين الإيرادات الكلية والنفقات الكلية (مع تضمين خدمات الدين).

العجز الكلي = الإيرادات الكلية – النفقات الكلية (مع تضمين خدمات الدين)

ثالثاً: مفهوم الأبواب

تصنف الموازنة وفق أبواب رئيسية لتسهيل المتابعة والرقابة، حيث يتم تجميع الإيرادات والمصروفات في أبواب موحدة تعكس طبيعة الاقتصاد العام للدولة، مثل:

- أبواب أخري
- الاستثمارات العامة
- الأجور وتعويضات العاملين
- شراء السلع والخدمات
- الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية

رابعاً: مفهوم موازنة البرامج والأداء

منهج حديث في إعداد الموازنة يربط الموارد بالأهداف والنتائج، ويعتمد على تحديد البرامج والمشروعات وقياس الأداء لتحقيق الكفاءة والفاعلية وليس فقط الإنفاق.

الأهداف (ما نريد تحقيقه) ← برامج ومشروعات (كيف سنحققها) ← التنفيذ (استخدام الموارد) ← النتائج والأثر (تحقيق القيمة المضافة)

خامساً: أهم المؤشرات المستهدفة في موازنة 2026/2027

النمو الاقتصادي الحقيقي	الفائض الأولي	الفائض الأولي	العجز الكلي	الإيرادات العامة	المصروفات العامة	نسبة الدين للناتج المحلي الإجمالي
4.5%	5% من الناتج المحلي الإجمالي	4.9% من الناتج المحلي الإجمالي	4.9 تريليون جنيه	6.1 تريليون جنيه	1.2 تريليون جنيه	82%

تستهدف الموازنة تحقيق الاستقرار المالي وخفض الدين العام وتعزيز الإنفاق على الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية والاستثمارات المنتجة.

ميزان المدفوعات المصري

سجل محاسبي يوضح جميع المعاملات الاقتصادية بين مصر والعالم الخارجي

البنك المركزي المصري
CENTRAL BANK OF EGYPT

أولاً: المفهوم

سجل محاسبي مزدوج القيد لجميع المعاملات بين المقيمين في مصر وغير المقيمين خلال فترة زمنية (عادة سنة أو ربع سنة).

ثانياً: سمات ميزان المدفوعات

- يصدره البنك المركزي المصري
- يشمل جميع التدفقات الاقتصادية الخارجية (سلع – خدمات – دخول – تحويلات – استثمارات)
- يعكس وضع القطاع الخارجي وقدرة الاقتصاد على جذب العملات الأجنبية
- أداة أساسية لتقييم الاستقرار الخارجي ووضع أسعار الصرف والسياسات الاقتصادية

ثالثاً: الحسابات الرئيسية لميزان المدفوعات

1. الحساب الجاري (Current Account)

يسجل المعاملات الجارية في سلع وخدمات ودخول وتحويلات جارية بين المقيمين وغير المقيمين.

أ- الميزان التجاري
(الصادرات السلعية – الواردات السلعية)

ب- ميزان الخدمات
(السياحة – النقل – التأمين – الاتصالات – خدمات مالية ... إلخ)

ج- دخل الأستثمار
(أرباح الأسهم – فوائد القروض – إيرادات الملكية)

د- التحويلات الجارية
(تحويلات المصريين بالخارج – المنح الجارية)

رصيد الحساب الجاري
(فائض / عجز)

2. الحساب الرأسمالي (المالي) (Capital Account)

يشمل جميع المعاملات التي تنتج عن حركة رؤوس الأموال سواء من داخل الدولة إلى خارجها أو العكس، وتشمل:

1. الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)

2. الاستثمار في الأدوات المالية (المحافظ المالية)

3. القروض
(من الخارج – من الداخل)

3. التغيير في الأصول الأحتياطية للبنك المركزي

يعكس التغير في قيمة وحجم الأصول الاحتياطية الرسمية لدى البنك المركزي المصري.

رابعاً: أهم المؤشرات في ميزان المدفوعات (تقديرات)

صافي الاحتياطيات الدولية	صافي الاستثمار الأجنبي المباشر	إيرادات قناة السويس	إيرادات السياحة	تحويلات المصريين بالخارج	فائض الحساب الجاري
(مليار دولار)	(مليار دولار)	(مليار دولار)	(مليار دولار)	(مليار دولار)	(مليار دولار)
50 – 45	10 – 8	8 – 7	17 – 16	34 – 32	4 – 4

ميزان المدفوعات القوي يعكس قدرة الأقتصاد على جذب العملات الأجنبية وتلبية التزامات الدولة تجاه العالم الخارجي

أولويات السياسة المالية وإصلاحات الإيرادات وإدارة الدين الحكومي

وزارة المالية

أولاً: أهم أولويات السياسة المالية

تسبكة برامج الحماية الإجتماعية لدعم الفئات الأكثر احتياجاً بشكل أفضل.

زيادة الاستثمار في التنمية البشرية، وخاصة من خلال زيادة الإنفاق على قطاعي الصحة والتعليم.

تطبيق نظام المشتريات الحكومية الإلكتروني بما يعزز الشفافية في الشركات، وزيادة السعر التنافسية، ورفع كفاءة وفاعلية الإنفاق.

خفض مدفوعات الفوائد مما بتيح مساحة مالية أكبر لزيادة مخصصات الإنفاق الأول في القطاعات الإجتماعية والاقتصادية وتحفيز النمو الاقتصادي المستدام والشامل.

تطبيق سقف مالي سنوي ملزم على الاستثمارات العامة لضمان زيادة الاستثمارات في القطاع الخاص، وتحسين مناخ الاستثمار وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

زيادة الصادرات وتعزيز الأنشطة الصناعية.

ثانياً: جهود الدولة في إصلاح السياسة المالية

1. إصلاح الإيرادات العامة

الهدف: توسيع القاعدة الضريبية لضم أنشطة اقتصادية غير ممولة حالياً، وتحسين كفاءة التحصيل الضريبي وتبسيط الإجراءات.

أبرز الجهود:

- تحسين كفاءة التحصيل الضريبي والحد من التهرب الضريبي.
- تبسيط وتحديث الإجراءات الضريبية باستخدام التحول الرقمي.
- تعزيز الإيرادات غير الضريبية من خلال إدارة فعالة للأصول المملوكة للدولة وتحسين الخدمات الحكومية.
- توسيع القاعدة الضريبية لضم أنشطة اقتصادية غير ممولة حالياً.

2. إصلاح النفقات العامة

الهدف: ترشيد الإنفاق العام وتركيز الموارد على القطاعات ذات الأولوية، ورفع كفاءة الإنفاق الاستثماري وتعظيم العائد التنموي للمشروعات.

أبرز الجهود:

- ضبط النفقات الجارية من خلال تحسين إدارة الأجور والدعم والمشتريات.
- تطبيق منهجية موازنة البرامج والأداء لضمان ربط الإنفاق بالأهداف والنتائج.
- رفع كفاءة الإنفاق الاستثماري وتعظيم العائد التنموي للمشروعات.
- ترشيد الإنفاق العام وتركيز الموارد على القطاعات ذات الأولوية.

3. تحسين إجراءات إدارة الدين العام

الهدف: تنويع مصادر وأدوات التمويل، خفض تكلفة وأجل الدين، وإدارة مخاطره بشكل أكثر كفاءة واستدامة.

أبرز الجهود:

- تنويع مصادر وأدوات التمويل المحلي والخارجي.
- إطالة متوسط أجال الدين وخفض تكلفته ومخاطره.
- تحسين إدارة السيولة لتقليل الاعتماد على الاقتراض قصير الأجل.
- تعزيز الشفافية والإفصاح المنتظم عن مؤشرات الدين العام.
- خفض فاتورة خدمة الدين للوصول إلى %% فقط من مخصصات الموازنة على المدى المتوسط.
- خفض نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى أقل من 70% بحلول 2030.
- خفض الاجتياجات التمويلية لأجهزة الموازنة النقدية إلى نحو 10% من الناتج المحلي الإجمالي على المدى المتوسط.
- خفض صافي مدفوعات الدين الخارجي لأجهزة الموازنة بنحو 1 – 2 مليار دولار سنوياً.

تكثف كل الجهات للسيطرة على فاتورة خدمة الدين، والإسراع في تبني سياسات نقدية أكثر توسعاً خاصة في ضوء انخفاض معدلات التضخم.

وتستعد الحكومة لإطلاق استراتيجية جديدة متوسطة المدى لإدارة الدين العام، وذلك بهدف استعادة الثقة في الإقتصاد وتعزيز جاذبيته أمام المستثمرين.

أهم المناطق الاقتصادية الاستراتيجية في مصر

المكاسب المشتركة لهذه المناطق

- تحقيق رؤية مصر 2030 والتنمية الإقليمية المتوازنة
- زيادة الصادرات وتحقيق التوازن الهيكلي للاقتصاد
- توفير فرص تنموية واستثمارية وإقامة مجتمعات عمرانية جديدة تستوعب الزيادة السكانية المتوقعة في العقود القادمة.
- جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية وتحسين بيئة الأعمال
- تعزيز النمو الاقتصادي المستدام والمتوازن وزيادة الناتج المحلي الإجمالي

وتأتي تطوير هذه المناطق في إطار سلسلة المشروعات القومية للتنمية
على مستوى الجمهورية التي حددها المخطط الاستراتيجي القومي للتنمية العمرانية ٢٠٥٢

1 المنطقة الاقتصادية لقناة السويس (SCZone)

الموقع الجغرافي

تمتد على 460 كم على جانبي قناة السويس
من بورسعيد شمالاً حتى العين السخنة جنوباً

(6 موانئ بحرية – 4 مناطق صناعية – مناطق لوجستية وخدمية)

سمات المنطقة

- تسهيلات وحوافز استثمارية تنافسية
- بنية تحتية عالمية (موانئ حديثة – طرق – سكك حديدية – مناطق لوجستية)
- تكامل بين الموانئ والمناطق الصناعية والخدمية
- موقع فريد يربط بين ثلاث قارات (آسيا – أفريقيا – أوروبا)

التأثيرات الاقتصادية على مصر

- زيادة إيرادات الدولة من الرسوم والخدمات.
- جذب استثمارات أجنبية مباشرة وضخمة.
- خلق مئات الآلاف من فرص العمل.
- تنمية الصادرات وزيادة تنافسية الاقتصاد.
- تعزيز مكانة مصر كمركز إقليمي وعالمي للاستثمار والتجارة.

خلفية اهتمام الدولة

- الاستثمار في موقع قناة السويس كممر تجاري عالمي.
- تحويل مصر إلى مركزٍ عالمي للتجارة والخدمات اللوجستية والصناعة.
- توطين الصناعات وزيادة القيمة المضافة.
- تعظيم العوائد من الأصول والمقومات المتاحة.

دورها في جذب الاستثمارات

تعاقدات واتفاقيات مع عدد كبير من الشركات العالمية في قطاعات متنوعة

قطاعات مستهدفة:
الصناعات الثقيلة والمتوسطة – الكيماويات – صناعة السيارات – الأجهزة الكهربائية – الصناعات الغذائية – الهيدروجين الأخضر الخدمات اللوجستية

حوافز استثمارية تشمل:
- إعفاءات ضريبية وجمركية
- تملك كامل للأجانب
- إجراءات سريعة وشفافة

أبرز المؤشرات (2023 – 2024)

موانئ المنطقة تعاملت مع أكثر من 7 ملايين حاوية مكافئة (2023)

فرص عمل
أكثر من 1 مليون فرصة عمل

مشروعات مؤهلة
أكثر من 255 مشروعاً

استثمارات مستقطبة
أكثر من 15 مليار دولار
(بيانات حتى منتصف (2024)

2 إقليم الساحل الشمالي الغربي

(ويشمل مدينة العلمين الجديدة ورأس الحكمة وغيرها)

الموقع الجغرافي

يمتد من الإسكندرية غرباً حتى السلوم شرقاً

بطول حوالي 1,050 كم على ساحل البحر المتوسط

سمات الإقليم

- ارتباط بالموانئ والمطارات والطرق السريعة
- توفر الطاقة المتجددة (الرياح – الشمس)
- مشروعات تنموية متكاملة (سياحية – زراعية – صناعية – لوجستية)
- ساحل متوسطي جذاب للسياحة والاستثمار العقاري

التأثيرات الاقتصادية على مصر

- زيادة قطاع السياحة والعقار والخدمات.
- جذب استثمارات أجنبية تجاوزت 35 مليار دولار (صفقة رأس الحكمة).
- خلق فرص عمل مباشرة وغير مباشرة.
- تنمية الزراعة والصناعة الخفيفة وسلاسل الإمداد.
- زيادة إيرادات الدولة من الضرائب والرسوم.

خلفية اهتمام الدولة

- تنمية الساحل الشمالي وتحويله إلى إقليم اقتصادي متكامل.
- تخفيف الضغط عن الوادي والدلتا.
- تعظيم الاستفادة من الموقع المتميز والمناخ والموارد الطبيعية.
- جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة بعد صفقة (رأس الحكمة).

دورها في جذب الاستثمارات

مشروعات كبرى:

العلمين الجديدة – دلتا النيل – الحي الحكومي – بوش – الضبعة – سيدي عبد الرحمن.

قطاعات مستهدفة:

السياحة – العقارات – الصناعة الخفيفة – الزراعة الحديثة – الخدمات – الطاقة المتجددة – التعليم والصحة.

حوافز وتيسيرات:

تمليك الأجانب – إعفاءات ضريبية – إجراءات سريعة – بيئة تجارية متطورة.

أبرز المؤشرات (2024)

- مطار العلمين الدولي مركز إقليمي للحركة الجوية في الساحل الشمالي
- مشروعات سياحية وعقارية وصناعية وزراعية جار التنفيذ
- حجم الاستثمارات المستهدفة في الإقليم أكثر من 60 مليار دولار
- استثمارات صفقة رأس الحكمة 35 مليار دولار

3 المثلث الذهبي
(قنا - سفاجا - القصير)

الموقع الجغرافي

يضم ثلاثة مراكز في صعيد مصر وساحل البحر الأحمر

(تعد من أغنى مناطق مصر بالثروات التعدينية)

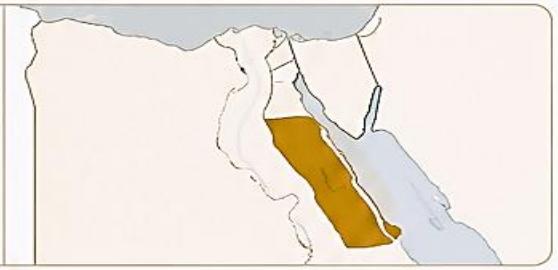

سمات المنطقة

- مقومات سياحية وترفيهية متميزة
- توفر مساحات واسعة للتنمية الزراعية والصناعية
- قربها من الموانئ البحرية على البحر الأحمر
- غنية بالثروات التعدينية (ذهب - فوسفات - نحاس...)

التأثيرات الأقتصادية على مصر

- زيادة إيرادات من المعادن ومنتجاتها.
- خلق فرص عمل وتنمية المجتمعات المحلي.
- زيادة إيرادات الدولة من الضرائب والرسوم.
- دعم الصناعات التحويلية المرتبطة بالتعدين.
- تعزيز الميزان الأقتصادي من خلال تنويع مصادر الدخل.

خلفية اهتمام الدولة

- استغلال الثروات المعدنية وتوطين صناعاتها.
- تنمية القطاع السياحي لتصبح مقاصد مصر.
- ربط مناطق التعدين بالموانئ للتصدير والخدمات اللوجستية.
- تحقيق تنمية إقليمية متوازنة.

دورها في جذب الاستثمارات

مشروعات مهيئة:

- مجمع صناعي متكامل للذهب -
- منطقة فوسفات أبو طرطور.
- مشروعات سياحية على ساحل البحر الأحمر.

قطاعات مستهدفة:

- التعدين - الصناعة التعدينية.
- الطاقة - السياحة - الزراعة اللوجستيات.

حوافز استثمارية:

- إعفاءات ضريبية - إتاحة التملك.
- للأراضي - تسهيلات في استيراد الألات والمعدات.

أبرز المؤشرات (2024)

- إمكانات هائلة في التعدين والزراعة، سياحة وصناعات مرتبطة
- استثمارات مستهدفة أكثر من **12** مليار دولار
- مشروعات تعدين وصناعات تحويلية قيد التنفيذ
- موانئ سفاجا والقصير بوابتان رئيسيتان لتصدير معادن الصعيد

أهم المبادرات التنموية في مصر

1 مبادرة تنمية الصادرات (رد أعباء التصدير)

مبادرة حكومية تهدف إلى دعم المصدرين المصريين من خلال رد جزء من تكاليف الصادرات، لتعزيز قدرتهم التنافسية في الأسواق العالمية وزيادة حجم الصادرات المصرية.

الأهداف

- زيادة الصادرات المصرية وغير البترولية.
- رفع تنافسية المنتجات المصرية في الأسواق العالمية.
- دعم المصدرين وتحسين قدرتهم على مواجهة تكاليف التصدير.
- تعزيز الميزان التجاري وزيادة حصيلة النقد الأجنبي.
- تشجيع الإنتاج المحلي ذي القيمة المضافة والتوسع في أسواق جديدة.

القطاعات المستهدفة

- الصناعات الغذائية والدوائية.
- الصناعات الهندسية والإلكترونية.
- الصناعات الكيماوية والأسمدة.
- الملابس والمنسوجات والجاهزة.
- مواد البناء والسيراميك.
- الحاصلات الزراعية والمنتجات الزراعية المصنعة.
- الصناعات الحرفية واليدوية.

أبرز المكاسب على الاقتصاد المصري

- زيادة حجم الصادرات وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد المصري.
- توفير المزيد من فرص العمل وزيادة دخول العاملات.
- دعم النمو الاقتصادي ورفع مساهمة قطاع التصدير في الناتج المحلي.
- تحسين ميزان المدفوعات وتعزيز موارد النقد الأجنبي.
- جذب استثمارات جديدة وتوسيع قاعدة الإنتاج والتصنيع المحلي.

2 مبادرة تطوير الصناعة المصرية "ابدأ".. حلم الـ "100 مليار دولار صادرات"

ابدأ

المبادرة الوطنية لتطوير الصناعة المصرية

مبادرة وطنية تستهدف توطين الصناعة وتعميق المكون المحلي لرفع تنافسية المنتج المصري وزيادة الصادرات الصناعية إلى 100 مليار دولار.

الأهداف

- توطين الصناعة وزيادة المكون المحلي.
- رفع تنافسية المنتج المصري عالمياً.
- زيادة الصادرات الصناعية.
- جذب استثمارات صناعية جديدة.
- دعم التحول الصناعي والإبتكار والتكنولوجيا.

القطاعات المستهدفة

- الصناعات الهندسية والميكانيكية.
- صناعة السيارات ومكواتها.
- صناعات الإلكترونيات والكهرباء.
- الصناعات الغذائية والتعبئة والتغليف.
- الصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية.
- البتروكيماويات والأسمدة.
- الصناعات النسيجية والملابس الجاهزة.

أبرز المكاسب على الاقتصاد المصري

- الوصول بالصادرات الصناعية إلى 100 مليار دولار.
- زيادة مساهمة الصناعة في الناتج المحلي.
- خلق فرص عمل نوعية ومستدامة.
- زيادة المعرفة التقنية ونقل التكنولوجيا.
- تعزيز سلاسل الإمداد والصناعات المغذية.

3 100 مليون صحة

100

الكشف المبكر عن الأمراض المرمنة والقضاء على فيروسي سي، وتحسين الصحة العامة.

4 حياة كريمة

تطوير قرى الريف المصري من خلال تحسين البنية التحتية والخدمات الصحية والتعليمية ومياه الشرب والصرف الصحي، وتوفير فرص العمل.

5 تبطين الترع

ترشيد استخدام المياه وتحسين كفاءة الري.

6 تنمية الأسرة المصرية

تحسين الخصائص السكانية، وتمكين المرأة، وتحسين خدمات الصحة الإنجابية.

7 القضاء على قوائم الانتظار

تسريع إجراء العمليات الجراحية الجرحة وانقاذ حياة المواطنين.

8 الإسكان الإجتماعي

توفير وحدات سكنية لمحدودي ومتوسطي الدخل.

9 المشروع القومي للطرق والكباري

إنشاء وتطوير شبكة صناعيق لربط المحافظات ودعم الاستثمار.

10 التحول الرقمي ومصر الرقمية

رقمنة الخدمات الحكومية وتطوير البنية التحتية الرقمية، ومنصة مصر الرقمية.

11 الدلتا الجديدة ومستقبل مصر وتوشكى

استصلاح الأراضي وزيادة الرقعة الزراعية النعفيق الأمن الغذائي.

12 تكافل وكرامة

دعم نقدي للأسر الأكثر احتياجاً وكبار السن، وذوي الإعاقة.

13 المبادرة الوطنية للمشروعات الخضراء الذكية

تشجيع مشروعات التنمية المستدامة والتحول الأخضر في المحافظات.

14 الهيدروجين والطاقة المُتجددة

جذب الاستثمارات في الأقتصاد الأخضر وتعزيز مكانة مصر كمركز إقليمي للطاقة.

مستقبل أفضل لمصر من خلال المبادرات التنموية

أبرز الاستراتيجيات الوطنية الصادرة عن الدولة المصرية مؤخرًا

مرجعيات أساسية لتحقيق رؤية مصر 2030

1 رؤية مصر 2030
(الإصدار المحدث 2023)

- الإطار الاستراتيجي للتنمية المستدامة.
- تركز على النمو الاقتصادي، والعدالة الاجتماعية، والاستدامة البيئية، والحوكمة.

2 وثيقة سياسة ملكية الدولة (2022)

- تحدد دور الدولة في الأنشطة الاقتصادية.
- توضح القطاعات التي ستخارج منها الدولة كليًا أو جزئيًا أو تستمر فيها.
- تستهدف تعزيز دور القطاع الخاص وزيادة الاستثمارات.

3 الاستراتيجية الوطنية للاستثمار الأجنبي المباشر 2025–2030

- جذب استثمارات أجنبية مباشرة نوعية ومستدامة.
- تحسين بيئة الاستثمار وتعزيز تنافسية الاقتصاد المصري.
- زيادة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو وخلق فرص العمل.

4 وثيقة التوجهات الاستراتيجية للاقتصاد المصري (2030–2034)

- تركز على رفع معدلات النمو وتعزيز الصادرات، وزيادة مساهمة القطاع الخاص.
- تتضمن مستهدفات للاستثمار والتشغيل والاستدامة المالية.

5 الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ 2050

- التكيف مع آثار تغير المناخ.
- خفض الانبعاثات.
- تعزيز التمويل الأخضر والانتقال للاقتصاد الأخضر.

6 الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي
(الإصدار الثاني 2025–2030)

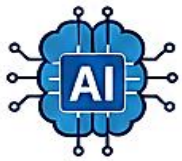

- توطين تقنيات الذكاء الاصطناعي.
- دعم البحث العلمي وبناء القدرات.
- تعزيز استخدام الذكاء الاصطناعي في القطاعات الحكومية والخاصة.

7 الاستراتيجية الوطنية للهيدروجين منخفض الكربون

- تحويل مصر إلى مركز إقليمي لإنتاج وتصدير الهيدروجين الأخضر ومشتقاته.
- جذب الاستثمارات في الطاقة النظيفة.

8 الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية

- تشجيع الابتكار والإبداع.
- حماية حقوق الملكية الفكرية.
- دعم الاقتصاد القائم على المعرفة.

9 الاستراتيجية الوطنية للسكان والتنمية (2023–2030)

- تحسين الخصائص السكانية.
- رفع جودة رأس المال البشري.
- تحقيق التوازن بين النمو السكاني والتنمية.

10 الاستراتيجية الوطنية للتنمية الصناعية

- تعميق التصنيع المحلي.
- زيادة الصادرات الصناعية.
- تعزيز تنافسية الصناعة المصرية.

تعد هذه الاستراتيجيات خارطة طريق لتحقيق التنمية المستدامة، ودعم الاقتصاد الوطني، وتعزيز مكانة مصر إقليميًا وعالميًا.

أبرز الاستراتيجيات الوطنية

تُمثل هذه الاستراتيجيات الإطار الوطني الشامل الذي يوجه جهود الدولة نحو تحقيق التنمية المستدامة وبناء اقتصاد قوي، تنافسي، وشامل.

1 رؤية مصر 2030

إطار شامل يحدد أولويات الدولة المصرية وأهدافها حتى عام 2030 من خلال ثلاثة أبعاد متكاملة: الاقتصادي، والاجتماعي، والبيئي.

المحاور الرئيسية:

- اقتصاد تنافسي ومتنوع قائم على الابتكار والمعرفة.
- مجتمع متماسك وعادل يتمتع بمستوى معيشة مرتفع.
- بيئة مستدامة تدعم جودة الحياة والحفاظ على الموارد.
- حوكمة فعالة ومؤسسات قوية.

الهدف العام:

تحقيق تنمية مستدامة شاملة تؤدي إلى تحسين جودة حياة المواطن المصري، وتعزيز مكانة مصر إقليمياً وعالمياً.

2 السردية الوطنية للتنمية الشاملة

وثيقة تعبر عن قصة مصر التنموية، وتوضح منطلقات الدولة وأولوياتها للتحول نحو اقتصاد قوي متنوع قائم على الإنتاج والمعرفة والابتكار.

أبرز مرتكزات السردية:

- بناء اقتصاد تنافسي وجاذب للاستثمار.
- تمكين القطاع الخاص وتعزيز دوره في التنمية.
- العدالة الاجتماعية وبناء الإنسان المصري.
- الاستدامة البيئية والتحول نحو الاقتصاد الأخضر.
- حوكمة رشيدة ومؤسسات كفؤة ومرنة.

الهدف العام:

توحيد الجهود الوطنية حول رؤية مشتركة وواضحة لمستقبل مصر، ةتحفيز جميع الأطراف على العمل لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

3 وثيقة سياسة ملكية الدولة

تُحدد دور الدولة في النشاط الاقتصادي، وتضع إطاراً لحوكمة وإدارة أصول الدولة واقتصاد ومشاركة القطاع الخاص.

أبرز ما تتضمنه:

- ترسيخ مبادئ الحوكمة والشفافية والمساءلة.
- تعظيم العائد الاقتصادي من أصول الدولة.
- تركيز الدولة على القطاعات الاستراتيجية والأمن القومي والخدمات العامة.
- زيادة مشاركة القطاع الخاص من خلال الشراكة والاستثمار.
- تبسيط الهياكل المؤسسية وتقليل البيروقراطية.

الهدف العام:

رفع كفاءة إدارة أصول الدولة، وزيادة مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد، وتعزيز بيئة الأعمال وجذب الاستثمارات.

4 وثيقة التوجهات الاستراتيجية للاقتصاد المصري

تحدد الاتجاهات والسياسات الاقتصادية الكلية متوسطة المدى. وتوجه برامج الإصلاح الاقتصادي لتحقيق الاستقرار والنمو المستدام.

أبرز ما تتضمنه:

- تحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي.
- تعزيز قدرة الاقتصاد على النمو والتنافسية.
- زيادة الصادرات وتنويع القاعدة الإنتاجية.
- تطوير سوق المال وتعزيز الشمول المالي.
- تحسين بيئة الأعمال وجذب الاستثمار المحلي والأجنبي.
- تطوير البتية التحتية ودعم التحول الرقمي والاقتصاد الأخضر.

الهدف العام:

تحقيق نمو اقتصادي مرتفع ومستدام وشامل يقوده القطاع الخاص، مع الحفاظ على الاستقرار المالي وتعزيز المرونة الاقتصادية.

تتكامل هذه الاستراتيجيات لتشكل خريطة طريق واضحة لبناء جمهورية جديدة باقتصاد قوي مزدهر، ومجتمع عادل متقدم، وبيئة مستدامة.

الاستراتيجية الوطنية للاستثمار الأجنبي المباشر 2025 – 2030

وزارة الاستثمار والخارجية
جمهورية مصر العربية

ترسيخ مكانة مصر كمركز إقليمي وعالمي للاستثمار

الرؤية

استقطاب استثمارات أجنبية مباشرة ذات جودة عالية ومستدامة،
تعزز النمو الشامل والابتكار والتنافسية، وتدعم التحول نحو اقتصاد أخضر قائم على المعرفة،
وتساهم في تحقيق أهداف رؤية مصر 2030.

المستهدفات الرئيسية

جعل مصر مركزًا إقليمياً
للإنتاج والتصدير والخدمات اللوجستية
وجذب الاستثمارات العالمية

رفع صافي الاستثمار الأجنبي المباشر
إلى
3%
من الناتج المحلي الإجمالي
بحلول عام 2030

رفع مساهمة القطاع الخاص
من إجمالي الاستثمارات إلى
70%
بحلول عام 2030

القطاعات ذات الأولوية

الصناعات التصديرية
توطين الصناعات وزيادة القيمة المضافة

الخدمات اللوجستية
الاستفادة من الموقع الجغرافي وتطوير سلاسل الإمداد

التحول الرقمي
تعزيز الابتكار والتكنولوجيا والخدمات الرقمية

الاقتصاد الأخضر
دعم المشروعات المستدامة والاقتصاد منخفض الكربون

الطاقة المتجددة
تعزيز قدرات الطاقة النظيفة وجذب الاستثمارات الخضراء

الصناعة التحويلية
تعميق التصنيع المحلي وزيادة الصادرات

محاور التنفيذ

تطوير المناطق الاستثمارية
تطوير المناطق الحرة والاستثمارية وتوفير البنية التحتية المتكاملة

الشراكة مع القطاع الخاص
تفعيل الشراكات بين القطاعين العام والخاص

الترويج للفرص
الترويج الاستراتيجي للمشروعات والفرص الاستثمارية الواعدة

حماية المستثمرين
تعزيز الضمانات وآليات مؤسسية فعالة لفض المنازعات

التوسع في الخدمات الرقمية
التحول الرقمي الكامل للخدمات الحكومية للمستثمرين

النوسع في الخدمات الرقمية
التحول الرقمي الكامل للخدمات الحكومية للمستثمرين

تبسيط الإجراءات
توسيع نطاق الشباك الواحد وتسريع تأسيس الشركات والتراخيص

تحسين البيئة التشريعية
تحديث القوانين واللوائح بما يتماشي مع أفضل الممارسات الدولية

أهم الشراكات الاقتصادية الدولية لمصر

المكاسب الخاصة لكل شراكة ولمكاسب العامة لمصر

أولاً: أهم الشراكات والتكتلات الاقتصادية الدولية

الشراكة / الاتفاقية	الأطراف	المكاسب الخاصة لمصر
1 الشراكة المصرية – الأوروبية	الاتحاد الأوروبي	• إرتفاع حجم التبادل التجاري بين مصر ودول الاتحاد الأوروبي ليصل إلى 21.4 مليار دولار من دولار من ينابر حتي أغسطس 2025. • إجمالي استثمارات الاتحاد الأوروبي في مصر بلغت نحو 75.7 مليار دولار خلال الـ 10 سنوات ونصف الماضية. • نقل التكنولوجيا والخبرات الأوروبية • زيادة الاستثمارات الأوروبية • دعم حركة التجارة والاستثمار
2 الشراكة المصرية – البريطانية	المملكة المتحدة	• الحفاظ على النفاذ للسوق البريطاني بعد Brexit • زيادة صادرات الصناعات الزراعية والخدمات المالية والمهنية • دعم الخدمات المالية والتعليم والرعاية الصحية • السياحة والثقافة • دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة
3 اتفاقية الكويز (QIZ)	مصر – الولايات – لمتلرده إسرائيل	• دخول الملابس والمنسوجات المصرية إلى السوق الأمريكي دون جمارك وفق نسبة مكون إسرائيلي • زيادة صادرات الملابس الجاهزة إلى أمريكا • جذب الاستثمارات في قطاع النسيج والملابس • توفير فرص عمل
4 منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (AfCFTA)	54 دولة أفريقية	• إعفاء جمركي للدول الأعضاء • الوصول إلى سوق قاري يضم أكثر من 1.4 مليار نسمة • جعل مصر مركزًا لتصدير المنتجات المصرية إلى أفريقيا • دعم الصناعات الوطنية والمواد الخام • تسهيل حركة الاستثمارات المصرية في أفريقيا
5 اتفاقية الكوميسا (COMESA)	21 دولة بشرق وجنوب أفرقب	• إعفاءات جمركية في شرق وجنوب أفريقيا • زيادة حركة الصادرات والاستثمارات والمواد الغذائية • تسهيل استثمارات الشركات بالدول الأعضاء • تشجيع قطاع الخاص
6 اتفاقية أغادير (Agadir Agreement)	مصر – الأردن – المغرب – تونس	• تراكم قواعد المنشأ مع دول الاتفاقية مما بسهل دخول المنتجات المصنعة إلى أوروبا باعفاءات جمركية • تشجيع التكامل الصناعي العربي • زيادة الصادرات • جذب الاستثمارات المشتركة
7 اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى (GAFTA)	الدول العربية	• إلغاء معظم السلع العربية من الجمارك • تعزيز صادرات الصناعات الغذائية ومواد البناء والمنتجات الهندسية • تحقيق التكامل الاقتصادي العربي • فتح أسواق أكبر للمنتجات المصرية
8 اتفاقية الميركوسور (MERCOSUR)	دول الميركوسور (البرازيل – الأرجنتين – أوروجواي – باراجواي)	• فتح أسواق البرازيل والأرجنتين وأوروجواي وباراجواي أمام الصادرات المصرية • الحصول على خامات زراعية ولحوم بأسعار تنافسية • تنويع الأسواق ببعيدًا عن أوروبا وأسيا
9 اتفاقية التجارة الحرة مع رابطة الإقتا (EFTA)	سويسرا – النرويج – أيسلندا – ليختنشتاين	• جذب استثمارات من سويسرا والنرويج • زيادة صادرات الصناعات الكيماوية والدوائية • نقل التكنولوجيا والخبرات العالمية المتقدمة • تعزيز تنافسية مصر في السوق الأوروبية
10 مجموعة البريكس (BRICS)	البرازيل – روسيا – الهند – الصين – جنوب أفريقيا – مصر ودول أخرى	• تنويع الشركاء الاقتصاديين • استخدام العملات المحلية في جزء من التجارة • تمويل من بنك التنمية الجديد • زيادة التعاون في الأمن الغذائي والطاقة والاستثمار
11 الشراكة مع دول الخليج	الإمارات – السعودية – قطر – الكويت – البحرين – عمان	• استثمارات ضخمة في السياحة والعقارات والطاقة والموانئ • مشروعات كبرى مثل رأس الحكمة • جذب الاستثمارات الخليجية • زيادة حجم التبادل التجاري والاستثمارات المشتركة

ثالثاً: المكاسب العامة المشتركة من جميع الشراكات

زيادة الصادرات وتنويع الأسواق
فتح أسواق جديدة للسلع والخدمات المصرية وزيادة الحصيلة من النقد الأجنبي.

جذب الاستثمار الأجنبي المباشر
توفير بيئة جاذبة للاستثمارات ونقل التكنولوجيا والخبرات العالمية.

نقل التكنولوجيا وتوطين الصناعة
تطوير الصناعات الوطنية وزيادة القيمة المضافة للمنتج المحلي.

خلق فرص عمل وتنمية المهارات
توفير فرص عمل جديدة ورفع كفاءة العمالة المصرية.

تحسين ميزان المدفوعات واستقرار الاقتصاد
زيادة موارد النقد الأجنبي وتحسين احتياطيات مصر الدولية.

تعزيز مكانة مصر كمركز إقليمي
مركز للتجارة والطاقة واللوجستيات يربط ثلاث قارات.

دعم التنمية المستدامة والتحول الأخضر
توسيع مشروعات الطاقة المتجددة والحفاظ على البيئة.

ثانياً: أبرز الشراكات الاقتصادية على المستوى الثنائي والتي تعد مكاسب خاصة لمصر

الدولة	أهم مجالات التعاون والاستثمار	المكاسب الخاصة لمصر
تركيا	الصناعة – المقاولات – البنية التحتية التجارة – السياحة – الطاقة	• زيادة الاستثمارات التركية أكثر من 3 مليارات دولار) • نقل التكنولوجيا والصناعات المتوسطة • زيادة الصادرات المصرية إلى تركيا وأوروبا
الصين	البنية التحتية – الصناعة – الطاقة الاتصالات – التجارة – التكنولوجيا	• تمويل مشروعات كبري (منطقة قناة السويس والمنطقات الصناعية وزيادة الصادرات) • دعم الاقتصاد المصري وتوفير فرص العمل
الولايات المتحدة	الطاقة – التعليم – الزراعة – الدفاع التكنولوجيا – الاستثمار	• زيادة الاستثمارات الأمريكية في التكنولوجيا المتقدمة • دعم قطاع الطاقة والتعليم والبحث العلمي • تسهيل التجارة عبر اتفاقيات ثنائية
ألمانيا	الصناعة – الطاقة – التعليم الفني الحلول الذكية – النقل	• نقل التكنولوجيا والتكنولوجيا الصناعية المتقدمة • توطين الصناعات الصغيرة والمتوسطة • زيادة فرص العمل ونقل الخبرات
فرنسا	النقل – الطاقة – البيئة – السياحة الثقافة – الفضاء	• مشروعات مشتركة في النقل والمواصلات • تطوير التعليم العالي والبحث العلمي • تنمية السياحة وجذب الاستثمارات
اليابان	الصناعة – التعليم – الصحة الطاقة المتجددة	• فروض ومنح لتمويل البنية التحتية • التكنولوجيا اليابانية عالية الجودة • تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة

لماذا هذه الشراكات مهمة لمصر؟

- **رؤية مصر 2030**
- **تحقيق أهداف رؤية مصر 2030 بشكل أسرع**
- **تطوير البنية التحتية والقطاعات الإنتاجية والخدمية**
- **تعزيز الاستثمار الاقتصادي وزيادة النمو المستدام**
- **تعزيز الأمن الغذائي والطاقي من خلال شراكات الستراتيجية**
- **تنويع الشركاء الاقتصاديين وتقليل مخاطر الاعتماد على سوق واحد**

شراكات استراتيجية من أجل اقتصاد تنافسي ومستدام ومكانة إقليمية رائدة

الملامح الرئيسية للأوضاع الاقتصادية العالمية والمحلية التي توكب مشروع الموازنة العامة للدولة 2027/2026 والإطار الموازني متوسط المدى

جمهورية مصر العربية
وزارة المالية

أولاً: أداء الاقتصاد العالمي

توقعات النمو العالمي للعام المالي 2024/2024
(تراوحت بين 2.3% و3%)

البنك الدولي	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	صندوق النقد الدولي
2.3%	2.9%	3.0%

استمرار قوة الأداء في بعض الاقتصادات الناشئة وعدد من الدول الأفريقية.

أبرز التحديات

- تبني سياسات تجارية حماية وارتفاع الرسوم الجمركية (خاصة من قبل (الولايات المتحدة الأمريكية).
- اضطرابات جيوسياسية زادت من حالة عدم اليقين في الأسواق الاقتصادية والمالية.
- ضعف حركة التجارة العالمية وتعطل سلاسل الإمداد.
- استمرار ارتفاع أسعار الفائدة وتقلبات الأسواق المالية.

الدين العالمي

251
تريليون دولار

يمثل حوالي
235%
من الناتج المحلي الإجمالي العالمي خلال 2025/2025

ثانياً: أداء الاقتصاد المصري في العام المالي 2025/2024

ملاحظات

رغم استمرار تراجع عائدات قناة السويس نتيجة التوترات الجيوسياسية.

مؤشرات القوة المالية

- الاحتياطي النقدي من النقد الأجنبي تجاوز للمرة الأولى في تاريخ مصر 50.2 مليار دولار حتى نهاية نوفمبر 2025.
- تحويلات المصريين العاملين بالخارج بلغت 33.9 مليار دولار خلال الفترة من يناير حتى أكتوبر 2025.

القطاعات الداعمة للنمو

- ✓ الصناعات التحويلية غير البترولية.
- ✓ السياحة.
- ✓ الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

مؤشرات الأداء

نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي: 4.4%.
(متجاوزاً المستهدف البالغ 4.2%).

- ✓ نمو الربع الرابع: 5.0%.
- ✓ أعلى معدل نمو خلال آخر ثلاث سنوات.

ثالثاً: أبرز الإصلاحات الاقتصادية المنفذة خلال العام المالي 2026/2025

- استمرار تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي.
- تنفيذ وثيقة سياسة ملكية الدولة.
- تحسين مناخ الاستثمار ومنح الحوافز والتيسيرات.
- ترشيد الاستثمارات العامة واتساع المجال للقطاع الخاص.

رابعاً: المستهدفات الاقتصادية ومحركات النمو

المستهدفات الاقتصادية

متوسط نمو متوقع خلال 2026/2026	نمو مستهدف خلال 2027/2027	الوصول إلي خلال 2030/2026
5.0%	5.3%	6.2%

محركات النمو الرئيسية

- توسيع القاعدة الصناعية
- استقرار سعر الصرف
- تحسين تنافسية الصادرات
- زيادة مرونة قطاع السياحة
- توافر النقد الأجنبي

أبرز التحديات العالمية التي واجهت الاقتصاد المصري

- استمرار التوترات الجيوسياسية في المنطقة والعالم، وتأثيرها على حركة الملاحة والتجارة العالمية.
- ارتفاع أسعار الفائدة عالمياً وارتفاع تكلفة الاقتراض وتدفقات رؤوس الأموال إلى الاقتصادات المتقدمة.
- تقلبات أسعار السلع الأساسية والطاقة، وتأثيرها على فاتورة الاستيراد والضغوط التضخمية.
- تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي، وضعف الطلب الخارجي على الصادرات المصرية.

رغم التحديات العالمية والإقليمية، تستهدف الموازنة العامة للدولة 2027/2026 مواصلة مسار التعافي والنمو من خلال الإصلاحات الهيكلية، وتعزيز دور القطاع الخاص، وتحقيق الاستدامة المالية، ودعم رؤية مصر 2030.

أهم القنوات والمضائق والممرات اللوجستية العالمية

الشرايين الحيوية التي تربط الاقتصاد العالمي وتدفع حركة التجارة والطاقة والسلع

تجارة عالمية | اقتصادي | أمن استراتيجي | سلاسل إمداد | طاقة وسلع

أولاً: القنوات البحرية الرئيسية

1 قناة السويس

- تربط البحر المتوسط بالبحر الأحمر
- أقصر طريق بين أوروبا وآسيا
- تمر عبرها نحو 12% من التجارة العالمية
- تمر معظم صادرات النفط والغاز
- من أهم مصادر الدخل القومي لمصر

2 قناة بنما

- تربط المحيط الأطلسي بالمحيط الهادي
- تختصر الرحلة بين الساحل الشرقي لأمريكا واشمائن لغربي بحوالي 8,000 – 10,000 كم
- تمر عبرها العديد من السلع والبضائع والحاويات والطاقة

مشروع قناة بن غوريون

(مشروع قيد الدراسة والمقترحات)

- بهدف لربط البحر المتوسط بخليج العقبة
- بديل استراتيجي لقناة السويس
- قد يغير خريطة الملاحة بشكل جذري
- في مراحله الأولية قيد الدراسة
- قد يثير بنفقة الستفمارية مستقلية

ثانياً: المضائق البحرية الاستراتيجية (اختناقات بحرية حيوية)

1 هرمز

- يربط الخليج العربي بخليج عمان والمحيط الهندي
- تمر عبره نحو 20% من النفط العالمي (حوالي 20 مليون برميل يوميًا من النفط والغاز)
- شريان الطاقة الرئيسي لدول الخليج العربي إلى أسواق العالم

2 مضيق باب المندب

- يربط البحر الأحمر بخليج عدن والمحيط الهندي
- البوابة الجنوبية لقناة السويس
- تمر عبره نحو 10% من تجارة النفط العالمية وكميات كبيرة من الحاويات والسلع

4 مضيق جبل طارق

- يربط البحر المتوسط بالمحيط الأطلسي
- ممر رئيسي للسفن من وإلي البحر المتوسط
- تمر عبره نسبة كبيرة من تجارة النفط والغاز والبضائع

مضيق البوسفور

- يربط البحر الأسود بالبحر المتوسط عبر تركيا
- ممر رئيسي للمعادن من روسيا والحبوب والمواد من نروسيا ودول حوض البحر الأسود إلى العالم
- لهما أهمية استراتيجية واقتصادية كبري

ثانئاً: الممرات والمحاور اللوجستية العالمية

1 طريق رأس الرجاء الصالح

- طريق بحري يربط قناة السويس
- يربط بين أوروبا وأسيا عبر المحيط الهندي دون عبور افريقيا
- أطول مسار بحري 7,000 – 10,000 كم

2 مبادرة الحزام والطريق (BRI)

- شبكة واسعة من الطرق والسكك الحديدية والموانئ والأنابيب تربط أسيا بأوروبا وأفريقيا
- تربط أكثر من 150 دولة حول العالم
- تشمل أكثر من 150 ميناء حول العالم.

3 طريق بحر الشمال الروسي

- ممر بحري لمبر المحيط المتجمد الشمالي
- يربط شرق أسيا بأوروبا عبر السواحل الشمالية لروسيا
- يقلل المسافة والوقت والتكلفة بالمقارنة بالطرق التقليدية

4 الممر الاقتصادي الهندي – الشرق الأوسط – أوروبا (IMEC)

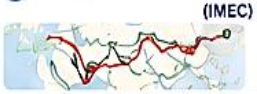

- ممر متعدد الوسائط (بحري - بري – سككي)
- يربط الهند بالخليج العربي ثم أوروبا عبر السعودية والأردن وإسرائيل

5 مبادرة الحزام والطريق القطبية (Polar Silk Road Initiative)

- امتداد مبادرة الحزام والطريق عبر المناطق القطبية
- يستهدف طرق طرق وخدمات لوجستية في القطب الشمالي
- يركز على التجارة والطاقة والبحث العلمي والتكنولوجيا

طريق بحر الشمال الروسي

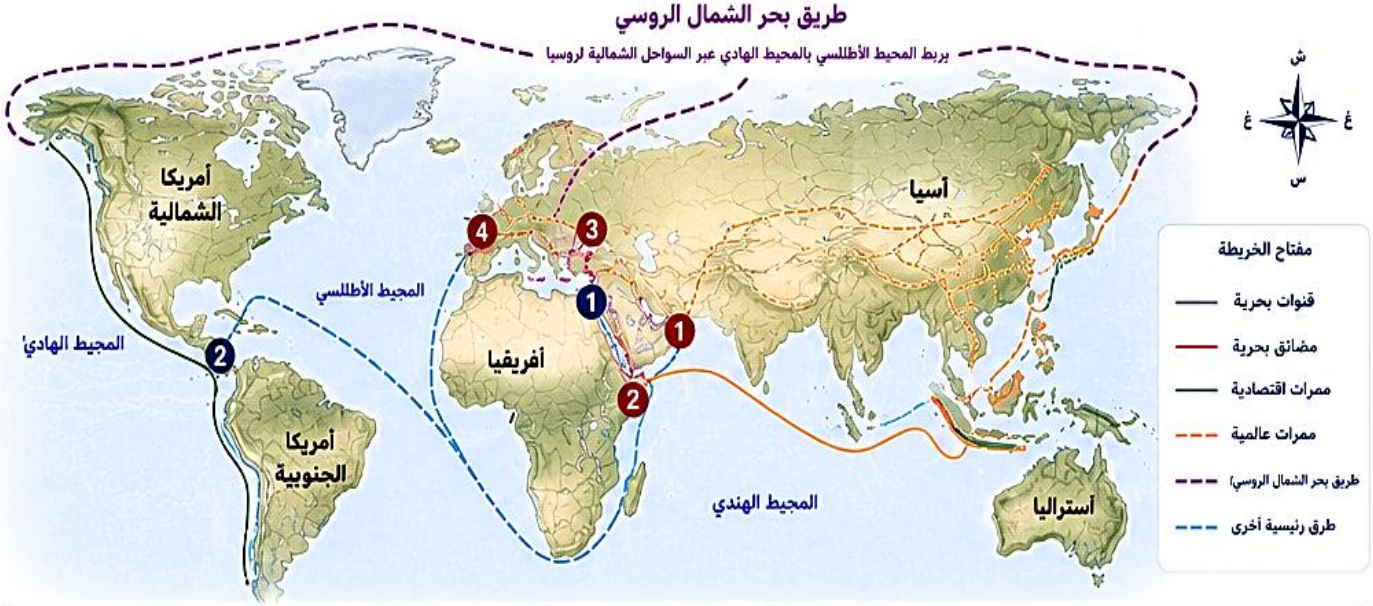

لماذا تعد هذه القنوات والمضائق والممرات مهمة؟

- **دعم سلاسل الإمداد العالمية**: تضمن انسيابية حركة البضائع والصناعات حول العالم
- **تعزيز الأمن الاقتصادي**: التحكم في هذه الممرات يمنح قوة استراتيجية للدول
- **تقليل الزمن والتكلفة**: تختصر المسافات البجرية بين القارات بشكل كبير
- **نقل الطاقة**: معظم صادرات النفط والغاز تمر عبر هذه الممرات
- **تسهيل حركة التجارة العالمية**: تمر عبرها أكثر من 70% مبثق تجارة السلع عالمياً

خلاصة: المضائق والممرات اللوجستية هي شرايين الاقتصاد العالمي، وأي أضطراب فيها بؤثر مباشرة على حركة التجارة والطاقة وسلاسل الإمداد العالمية واستقرار الأسواق.

توزيع الموارد الاقتصادية والميزات النسبية للاقتصادات الكبرى حول العالم

كل قارة.. مواردها الطبيعية، قدراتها الاقتصادية، وأبرز ما تتميز به الدول الرئيسية

أمريكا الشمالية

الدولة	تنتمي لمجموعة السبع	الترتيب العالمي (حجم الاقتصاد)	أهم السلع المستوردة من مصر	أهم السلع المصدرة إلى مصر
1. الولايات المتحدة الأمريكية	G7	1	منتجات بترولية، زيت خام، أسمدة، حديد وصلب، قمح، بلاستيك	آلات ومعدات، حبوب (ذرة، قمح)، منتجات كيميائية، سيارات، طائرات
2. كندا	G7	9	حديد وصلب، مواد كيمائية، أسمدة، منتجات بترولية، بلاستيك	حبوب (قمح، ذرة)، آلات ومعدات، منتجات كيمائية، ورق وأخشاب
3. المكسيك	—	14	سيارات، حديد وصلب، مواد كيمائية، منتجات بترولية، أجهزة كهربائية	خضروات وفواكه، أسمدة، كيماويات، منتجات غذائية، ملابس جاهزة

أوروبا

الدولة	تنتمي لمجموعة السبع	الترتيب العالمي (حجم الاقتصاد)	أهم السلع المستوردة من مصر	أهم السلع المصدرة إلى مصر
1. ألمانيا	G7	3	منتجات بترولية، حديد وصلب، أسمدة، منتجات كيمائية، ملابس جاهزة	آلات ومعدات، سيارات، منتجات كيمائية، أدوية، أجهزة كهربائية
2. المملكة المتحدة	G7	6	زيت خام، منتجات بترولية، أسمدة، حديد وصلب، بلاستيك	سيارات، آلات ومعدات، أدوية، منتجات كيمائية
3. فرنسا	G7	7	منتجات بترولية، حديد وصلب، أسمدة، مواد كيمائية، قطن	طائرات، وسائل نقل، أدوية، عطور، منتجات غذائية
4. إيطاليا	G7	8	منتجات بترولية، حديد وصلب، مواد كيمائية، بلاستيك، أسمدة	آلات ومعدات، سيارات، منتجات كيمائية، أغذية، منتجات غذائية

آسيا

الدولة	تنتمي لمجموعة السبع	الترتيب العالمي (حجم الاقتصاد)	أهم السلع المستوردة من مصر	أهم السلع المصدرة إلى مصر
1. الصين	—	2	زيت خام، منتجات بترولية، أسمدة، حديد وصلب، بلاستيك	آلات ومعدات، أجهزة إلكترونية، منتجات كيمائية، منتجات كهربائية
2. اليابان	G7	4	زيت خام، منتجات بترولية، أسمدة، حديد وصلب، مواد كيمائية	سيارات، آلات ومعدات، أجهزة إلكترونية، منتجات كيمائية، بلاستيك
3. كوريا الجنوبية	—	12	زيت خام، منتجات بترولية، أسمدة، حديد وصلب، بلاستيك	أجهزة إلكترونية، سيارات، معدات كهربائية، منتجات كيمائية
4. الهند	—	5	زيت خام، أسمدة، حديد وصلب، قطن، منتجات كيمائية	أدوية، حلي ومجوهرات، منسوجات، منتجات كيمائية، حبوب

أفريقيا

الدولة	تنتمي لمجموعة السبع	الترتيب العالمي (حجم الاقتصاد)	أهم السلع المستوردة من مصر	أهم السلع المصدرة إلى مصر
1. مصر	—	32	زيت خام، أسمدة، مواد كيمائية، قمح، حديد وصلب	—
2. نيجيريا	—	28	بترول ومنتجاته، غاز طبيعي، حبوب، مطاط، منتجات كيمائية	زيت خام، أسمدة، مواد كيمائية، قمح، حديد وصلب
3. جنوب أفريقيا	—	37	حديد وصلب، مواد كيمائية، أسمدة، منتجات بترولية، بلاستيك	معادن (ذهب، بلاتين، ألماس)، فواكه، منتجات كيمائية

أمريكا اللاتينية

الدولة	تنتمي لمجموعة السبع	الترتيب العالمي (حجم الاقتصاد)	أهم السلع المستوردة من مصر	أهم السلع المصدرة إلى مصر
1. البرازيل	—	10	حديد وصلب، أسمدة، منتجات بترولية، قمح، مواد كيمائية	لحوم، فول صويا، ذرة، سكر، منتجات كيمائية
2. الأرجنتين	—	21	زيت خام، أسمدة، حديد وصلب، قمح، مواد كيمائية	حبوب (قمح، ذرة، شعير)، زيوت نباتية، لحوم، منتجات غذائية

ملاحظة: الترتيب وفقاً لحجم الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (بالدولار الأمريكي) – بيانات عام 2024.

المصادر: صندوق النقد الدولي (2024)، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المصري، بيانات التجارة الخارجية المصرية.

أهم التكتلات الاقتصادية الإقليمية في العالم

تجمعات إقليمية تهدف إلى تعزيز التجارة والاستثمار والتكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء

أولاً: التكتلات الاقتصادية الاقليمية

الشرق الأوسط

مجلس التعاون لدول الخليج العربية
(GCC)

1981

الأعضاء: 6 دول

البحرين، الإمارات، السعودية، عمان، قطر، الكويت

أهم الاهداف:

- اتحاد جمركي
- سوق مشتركة
- تنسيق السياسات المالية والنقدية
- تعاون في مجالات الطاقة
- حرية انتقال السلع ورؤوس الأموال
- تقارب بين الدول الأعضاء

آسيا والمحيط الهادي

منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادي
(APEC)

1989

الأعضاء: 21 اقتصاداً

أهم الاهداف:

- تسهيل التجارة والاستثمار
- دعم النمو الاقتصادي المستدام
- التعاون في التكنولوجيا والابتكار

منظمة شنغهاي للتعاون
(SCO)

2001

الأعضاء: 10 دول

- تعزيز الأمن والاستقرار الإقليمي
- التعاون في الاقتصاد والطاقة
- مواجهة الإرهاب والتطرف
- التعاون في البنية التحتية والنقل

آسيا

رابطة دول جنوب شرق آسيا
(ASEAN)

1967

الأعضاء: 10 دول

أهم الاهداف:

- التكامل الاقتصادي
- زيادة التجارة والاستثمار
- الاستقرار الإقليمي

الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة
(RCEP)

2022

الأعضاء: 15 دولة

أهم الاهداف:

- أكبر اتفاقية تجارة حرة في العالم من حيث الناتج المحلي
- إزالة أو تخفيض الرسوم الجمركية.
- توحيد قواعد المنشأ

أمريكا الجنوبية

السوق المشتركة لأمريكا الجنوبية
(MERCOSUR)

1991

الأعضاء: 4 دول كاملين
+ بوليفيا (عضو منتسب)

أهم الاهداف:

- اتحاد جمركي وسوق مشتركة
- تنسيق السياسات الاقتصادية
- تعزيز التجارة البينية

أمريكا الشمالية

التفاقية الولايات المتحدة – المكسيك – كندا
(USMCA)

NAFTA (محل (2020)

الأعضاء: 3

أهم الاهداف:

- تعزيز التجارة والاستثمار
- سلاسل التوريد الإقليمية
- قواعد منشأ موحدة

أوروبا

الاتحاد الأوروبي
(EU)

1993

الأعضاء: 27 دولة أوروبية

أهم الاهداف:

- سوق موحدة
- اتحاد جمركي
- حرية انتقال الأفراد ورؤوس الأموال
- السياسات ودرؤوس الأموال

تكتلات عالمية / عابرة للقارات

منتدى التعاون الإقتصادي لآسيا والمحيط الهادي
(APEC)

1989

الأعضاء: 21 اقتصاداً

أهم الاهداف:

- تسهيل التجارة والاستثمار
- دعم النمو الاقتصادي المستدام
- التعاون في التكنولوجيا والابتكار

تكتلات عالمية / عابرة للقارات

مجموعة البريكس
(BRICS)

(2009) (انضمت دول جديدة في 2024)

الأعضاء: 11 دولة

أهم الاهداف:

- تعزيز التعاون الاقتصادي والمالي
- إصلاح الحوكمة العالمية
- إنشاء بدائل عادلة لنظام النقد العالمي الجديد
- نظام الدفع بالعملات المحلية (NDB)

آسيا مؤسسات أخرى

منظمة شنغهاي للتعاون
(SCO)

2001

الأعضاء: 10 دول

أهم الأهداف:

- تعزيز الأمن والاستقرار الإقليمي
- التعاون في الاقتصاد والطاقة
- مواجهة الإرهاب والتطرف
- التعاون في الطاقة والنقل والاتصالات

أفريقيا

السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا
(COMESA)

1994

الأعضاء: 21 دولة

أهم الأهداف:

- اتحاد جمركي
- تنسيق السياسات الاقتصادية
- تعزيز الاستثمار

منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية
(AfCFTA)

2021

الأعضاء: 54 دولة
(ومصنفقها صادق)

أهم الأهداف:

- أكبر منطقة تجارة حرة في العالم
- توحيد قواعد التجارة
- زيادة التجارة البينية
- تعزيز التصنيع وسلاسل القيمة

تسهم التكتلات الاقتصادية في تعزيز النمو الاقتصادي، زيادة التجارة والاستثمار، نقل التكنولوجيا، ورفع مستوى المعيشة للدول الأعضاء.

ملاحظة: البيانات حتى مايو 2025

أهم المنظمات الاقتصادية الدولية العامة (غير إقليمية)

تسهم في دعم الاستقرار الاقتصادي الدولي وتعزيز التنمية المستدامة والتعاون بين الدول

1. مجموعة البنك الدولي (World Bank Group)

WORLD BANK GROUP

1944

عدد الأعضاء: 189 دولة

سنة انضمام مصر: 1945

مهام المنظمة

- القضاء على الفقر وتعزيز الرخاء المشترك.
- تقديم التمويل والدعم الفني للدول النامية.
- دعم البنية التحتية والتعليم والصحة.
- تعزيز القطاع الخاص وخلق فرص العمل.
- ضمان الاستدامة البيئية والاجتماعية.

قواعد المنظمة

- تقوم على مبادئ التعاون الدولي.
- تتخذ قراراتها بالأغلبية.
- تراعي حقوق الأعضاء وواجباتهم.

مختصر الهيكل التنظيمي

2. صندوق النقد الدولي (IMF)

1944

عدد الأعضاء: 190 دولة

سنة انضمام مصر: 1945

مهام المنظمة

- تعزيز الاستقرار الاقتصادي والنقدي الدولي.
- تقديم المشورة والسياسات الاقتصادية.
- تقديم القروض للدول ذات الاحتياجات المؤقتة.
- مراقبة النظام النقدي والمالي العالمي.
- تقديم المساعدة الفنية وبناء القدرات.

قواعد المنظمة

- تقوم على نظام حصص يحدد الحقوق والالتزامات.
- تتخذ القرارات بالأغلبية الخاصة.
- تلتزم الشفافية والمساءلة.

مختصر الهيكل التنظيمي

3. منظمة التجارة العالمية (WTO)

WORLD TRADE ORGANIZATION

1995

عدد الأعضاء: 164 دولة

سنة انضمام مصر: 1998

مهام المنظمة

- تعزيز التجارة الحرة والمنصفة بين الدول.
- وضع قواعد للتجارة العالمية.
- تسوية المنازعات التجارية.
- مراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء.
- دعم الدول النامية في التجارة الدولية.

قواعد المنظمة

- تقوم على مبدأ عدم التمييز والشفافية.
- تتخذ قراراتها بالتوافق.
- تلتزم الأعضاء بتنفيذ توافقاتهم.

مختصر الهيكل التنظيمي

4. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)

UNCTAD
UNITED NATIONS
CONFERENCE ON TRADE AND DEVELOPMENT

1964

عدد الأعضاء: 195 دولة

سنة انضمام مصر: 1964

مهام المنظمة

- تحليل اتجاهات الاقتصاد العالمي والدول النامية.
- دعم التجارة والاستثمار والتنمية المستدامة.
- البحث والتحليل والإحصاءات.
- مساعدة الدول النامية على الاندماج في الاقتصاد العالمي.
- دعم السياسات التنموية.

قواعد المنظمة

- تقوم على مبدأ المساواة والمنفعة المتبادلة.
- تتخذ قراراتها بالتوافق.
- تعمل في ابطار مبثاق الأمم المتحدة.

مختصر الهيكل التنظيمي

5. منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO)

UNIDO
UNITED NATIONS
INDUSTRIAL DEVELOPMENT ORGANIZATION

1966

عدد الأعضاء: 171 دولة

سنة انضمام مصر: 1966

مهام المنظمة

- تعزيز التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة.
- دعم التحول نحو اقتصاد أخضر.
- دعم التكنولوجيا وتعزيز الابتكار.
- دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- تعزيز القدرة التنافسية والجودة.

قواعد المنظمة

- تقوم على أساس المساواة في السيادة بين الدول الأعضاء.
- تتخذ قراراتها بالأغلبية في المؤتمر العام.
- تلتزم مبدأ التعاون الدولي وعدم التمييز.

مختصر الهيكل التنظيمي

ملاحظة: البيانات حتى مايو 2025

تُعد هذه المنظمات ركائز أساسية في النظام الاقتصادي الدولي، حيث تعمل على تعزيز النمو المستدام، والاستقرار الاقتصادي، والتعاون الدولي لمواجهة التحديات العالمية.

المجموعات والمنتديات الاقتصادية الدولية

تجمعات اقتصادية غير رسمية تهدف إلى تعزيز التعاون الاقتصادي ومعالجة التحديات العالمية

1 مجموعة السبعة (G7)

G7

1975

عدد الأعضاء: 7 دول

مصر ليست عضواً ✗

الأهداف والوظائف

- تعزيز الاستقرار والنمو الاقتصادي العالمي.
- تنسيق السياسات الاقتصادية والمالية بين الدول الأعضاء.
- دعم الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون.
- مواجهة التحديات العالمية مثل المناخ والصحة والأمن والطاقة.
- دعم النظام التجاري متعدد الأطراف وتعزيز الانفتاح الاقتصادي.
- مكافحة الإرهاب وعدم الانتشار وتعزيز الأمن الدولي.
- تعزيز الابتكار والتحول الرقمي والتنمية المستدامة.
- تقديم المساعدات الإنسانية والاستجابة للأزمات العالمية.

الدول الأعضاء

فرنسا — كندا — الولايات المتحدة — المملكة المتحدة

اليابان — إيطاليا — ألمانيا

2 مجموعة العشرين (G20)

G20

1999

عدد الأعضاء: 19 دولة + الاتحاد الأوروبي

العضوية: ✗
مصر ليست عضواً

الأهداف والوظائف

- تعزيز النمو الاقتصادي العالمي المستدام والمتوازن والشامل.
- دعم الاستقرار المالي العالمي وتعزيز متانة النظام المالي الدولي.
- تعزيز التعاون الدولي لمواجهة التحديات الاقتصادية العالمية.
- دعم التنمية الشاملة ومكافحة الفقر وتقليص الفجوات التنموية.
- تحسين الحوكمة الاقتصادية الدولية وتعزيز الشفافية والمساءلة.
- تعزيز التجارة والاستثمار ودعم النظام التجاري متعدد الأطراف.
- مواجهة تغير المناخ ودفع التحول نحو اقتصاد منخفض الانبعاثات.
- تعزيز الأمن الغذائي وأمن الطاقة وسلاسل الإمداد العالمية.
- تعزيز الابتكار والاقتصاد الرقمي والبنية التحتية المستدامة.
- توفير إطار للحوار والتنسيق بين الاقتصادات المتقدمة والناشئة.

الدول الأعضاء

إيطاليا — إندونيسيا — الهند — ألمانيا — السعودية — الصين — كندا — البرازيل — أستراليا — الأرجنتين

اليابان — الاتحاد الأوروبي* — المملكة المتحدة — كوريا الجنوبية — جنوب أفريقيا — فرنسا — تركيا — روسيا — الولايات المتحدة — المكسيك

*بمثلها مفوضية الاتحاد الأوروبي.

3 مجموعة الـ 77 (77)

G77

1975

عدد الأعضاء: 134 دولة

العضوية: ✓
مصر عضو مؤسس منذ 1964

الأهداف والوظائف

- تعزيز مصالح الدول النامية والدفاع عن أولوياتها في المحافل الدولية.
- تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول النامية لزيادة قدرتها التفاوضية.
- دعم التنمية المستدامة والقضاء علي الفقر وتعزيز العدالة الاجتماعية.
- المطالبة بنظام اقتصادي دولي أكثر عدلاً وإنصافاً وتوازناً.
- دعم نقل التكنولوجيا وبناء القدرات وتعزيز الابتكار في الدول النهية.
- تعزيز التمويل الإنمائي الميسر والدائمن لمعالجة فجوة التمويل.
- الدفاع عن إصلاح الحوكمة الاقتصادية العالمية وتعزيز صوت الجنوب.
- مواجهة التحديات العالمية المشتركة مثل تغير المناخ والأمن الغذائي والطاقة.
- تعزيز السيادة الاقتصادية والاستقلال في اتخاذ القرار الاقتصادي.
- حماية المصالح التجارية للدول النامية في النظام التجاري الدولي.
- التنسيق في القضايا المتعلقة بالتجارة والاستثمار والتنمية.

طبيعة العضوية

عضوية مفتوحة لجميع الدول النامية.

عضو (مصر عضو) ✓ — غير عضو (مصر غير عضو) ✗ — ليست دولة عضو (منظمة أو منتدى) ⊖

المنتديات العامة والمنظمات المتخصصة

تجمعات دولية تسهم في الحوار والتعاون في مجالات الاقتصاد والطاقة والدين والتنمية

المنتديات العامة

منتدى دافوس الاقتصادي

ما هو؟ منصة عالمية تجمع قادة الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني لمناقشة القضايا الاقتصادية العالمية والتحديات المستقبلية.

تأسيسه: 1971

الأهداف والوظائف:

- مناقشة القضايا الاقتصادية العالمية والتحديات المستقبلية.
- تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص.
- استشراف الحلول لمواجهة التحديات العالمية.
- دعم السياسات الاقتصادية والتنموية المستدامة.

نادي باريس

ما هو؟ تجمع غير رسمي للدول الدائنة الرسمية بهدف هيكلة وإعادة جدولة ديون الدول التي تواجه صعوبات مالية، النفط.

تأسيسه: 1956

الأهداف والوظائف:

- التفاوض على إعادة هيكلة الديون المستحقة للدول المدينة.
- تسهيل الوصول إلى التمويل بشروط مناسبة.
- دعم استقرار الاقتصاد في الدول المدينة.
- تعزيز التعاون بين الدول الدائنة والمدينة.
- دعم مصالح الدول الأعضاء في المحافل الدولية.

المنظمات المتخصصة

منتدى غاز شرق المتوسط (EMGF)

ماهو: منتدى إقليمي يضم دول شرق البحر المتوسط لمناقشة قضايا الغاز والطاقة وتعزيز التعاون في هذا القطاع.

2019

الأهداف والوظائف:

- انشاء سوق إقليمية للغاز تنافسية وشفافة.
- تعزيز أمن الطاقة واستدامة الإمدادات.
- تطوير البنية التحتية ونقل الغاز.
- تشجيع الاستثمار في مشاريع الغاز.
- التعاون الإقليمي والحوار حول سياسات الغاز وأسعاره.

OPEC

ماهو: منظمة دولية تضم دولًا مصدرة للنفط، تهدف إلى تنسيق سياسات إنتاج النفط لضمان استقرار أسواق النفط.

1960

الأهداف والوظائف:

- تنسيق سياسات إعادة الجودة هيئة اليون النفط.
- استقرار الأسواق النفطية وتحقيق توازن الأسعار.
- ضمان عوائد عادلة ومستقرة للدول الأعضاء.
- تبادل المعاومات والخبرة في مجال الطاقة.
- دعم مصالح الدول الأعضاء في المحافل الدولية.

أوابك OAPEC

ماهو: منظمة عربية تهدف إلى التعاون في مجالات النفط والغاز والصناعات البترولية والطاقة.

1968

الأهداف والوظائف:

- تنسيق سياسات وإستراتيجيات إنتاج النفط ومعالجته وتطوره.
- تبادل المعلومات والخبرات الفنية بين الدول الأعضاء.
- دعم الصناعات البترولية والبحث والتطوير.
- تعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء.
- تمثيل الدول الأعضاء في المحافل الدولية ذات الصلة.

عضوية حكومية أو بين حكومية | ليس عضوا | عضو

مؤسسات تمويل دولية أخرى

تسهم في دعم التنمية المستدامة وتمويل المشاريع وتعزيز النمو الاقتصادي

1. البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (EBRD)

البنك الأوروبي
لإعادة الإعمار والتنمية
European Bank
for Reconstruction and Development

القواعد المؤسسة
اتفاقية إنشاء البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية
1991

انضمام مصر
2012
(عضو مستمر)

الأعضاء
73 دولة
بالإضافة إلى الاتحاد الأوروبي والبنك الأوروبي للاستثمار

أهم الوظائف والمهام
- دعم التحول نحو اقتصادات السوق المفتوحة والتنافسية.
- تمويل مشاريع القطاعين الخاص والعام.
- تعزيز البنية التحتية والطاقة المستدامة.
- تطوير القطاع المالي وتعميق أسواق رأس المال.
- دعم ريادة الأعمال والشركات الصغيرة والمتوسطة.
- تعزيز التكامل الإقليمي والتعاون الاقتصادي.

مختصر الهيكل التنظيمي

مجلس المحافظين ← مجلس الإدارة ← الرئيس ← الإدارة التنفيذية

- **مجلس المحافظين**: أعلى سلطة – يتكون من وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية للدول الأعضاء
- **مجلس الإدارة**: يتكون من 12 مديراً منتخباً يمثلون الدول الأعضاء
- **الرئيس**: رئيس واحد يقود البنك ويمثله
- **الإدارة التنفيذية**: فريق إداري يقوده نائب (نواب) الرئيس حسب القطاعات

نبذة مختصرة
مؤسسة مالية دولية تأسست لتأسيس خلول التقال دول وسط وشرق أوروبا وأسيا الوسطى وجنوب وشرق المتوسط إلى اقتصادات السوق.

2. بنك التنمية الأفريقي (AfDB)

بنك التنمية الأفريقي
مجموعة البنك الأفريقي للتنمية

القواعد المؤسسة
اتفاقية إنشاء البنك الأفريقي للتنمية
1963

انضمام مصر
1964
(عضو مؤسس)

الأعضاء
81 دولة
(54 دولة أفريقية + 27 دولة غير أفريقية)

أهم الوظائف والمهام
- تمويل مشاريع التنمية والبنية التحتية في أفريقيا.
- دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة والمستدامة.
- تعزيز التكامل الإقليمي والتجارة داخل أفريقيا.
- تعبئة الموارد المالية والشركات من أجل التنمية.
- تقديم المساعدة الفنية وبناء القدرات.
- دعم القطاع الخاص وتعزيز بيئة الاستثمار.

مختصر الهيكل التنظيمي

مجلس المحافظين ← مجلس المديرين التنفيذيين ← الرئيس ← الإدارة والإدارات القطاعية

- **مجلس المحافظين**: أعلى سلطة – يتكون من وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية للدول الأعضاء
- **مجلس المديرين التنفيذيين**: يتكون من 20 مديراً تنفيذياً يمثلون الدول الأعضاء
- **الرئيس**: رئيس واحد يقود المجموعة
- **الإدارة والإدارات القطاعية**: قطاعات متخصصة (البنية التحتية، الزراعة، القطاع الخاص، وغيرها)

نبذة مختصرة
يعد الذراع التنموي الرئيسي للقارة الأفريقية ، ويعمل على الحد من القفر وتعزيز النمو المستدام.

3. بنك التنمية الجديد (NDB)

New Development Bank
بنك التنمية الجديد

القواعد المؤسسة
اتفاقية إنشاء بنك التنمية الجديد
2014

انضمام مصر
2021

الأعضاء
5 دول مؤسسة
(البرازيل، روسيا، الهند، (الصين، جنوب أفريقيا)
بالإضافة إلي أعضاء جدد
(حتى 2024 م: 10 دول)

أهم الوظائف والمهام
- تعبئة الموارد لتمويل مشاريع البنية التحتية والتنمية المستدامة.
- دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs).
- تمويل مشاريع في مجالات النقل، الطاقة، المياه والصرف الصحي، التحول الأخضر والرقمنة.
- تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء ودول الأسواق الناشئة والدول النامية.
- تعبئة التمويل من الأسواق المالية العالمية والمؤسسات الأخري.

مختصر الهيكل التنظيمي

مجلس المحافظين ← مجلس الإدارة ← الرئيس ← الإدارة التنفيذية

- **مجلس المحافظين**: أعلى سلطة – يتكون من وزراء المالية للدول الأعضاء
- **مجلس الإدارة**: يتكون من 10 مديرين: 2 عن كل دولة عضو
- **الرئيس**: رئيس واحد يقود البنك ويمثله
- **الإدارة التنفيذية**: إدارات متخصصة تغطي الاستثمار، المخاطر المالية، والعمليات وغيرها

نبذة مختصرة
مؤسسة مالية متعددة الأطراف أنشاتها دول البريكس لتعبئة الموارد لمشاريع البنية التحتية والتنمية المستدامة في الأسواق الناشئة و البلدان النامية.

ملاحظة: عدد الأعضاء قد يتغير مع انضمام دول جديدة.

المسار الزمني لأهم الاتفاقيات والبروتوكولات والمؤتمرات (من ستوكهولم 1972 حتى COP31 2026)

المسار الزمني (عناوين فقط)

أبرز النتائج للمؤتمرات / الأحداث الهامة

قمة الأرض ريو دي جانيرو 1992

- اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC).
- التأكيد على مبدأ "المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة" بين الدول.
- إطلاق مبدأ التنمية المستدامة وأجندة 21 لحماية البيئة.

بروتوكول كيوتو 1997

- أول اتفاق ملزم قانوناً لخفض انبعاثات غازات الدفيئة للدول المتقدمة.
- تحديد أهداف كمية ملزمة للفترة 2008–2012.
- إنشاء آليات السوق: آلية التنمية النظيفة، وآلية التنفيذ المشترك، وتجارة الانبعاثات.

اتفاق باريس 2015

- اتفاق عالمي شامل لجميع الدول للحد من ارتفاع درجة الحرارة إلى أقل من 2°م. والسعي إلى حصره في "1.5°م.
- اعتماد "المساهمات المحددة وطنياً" (NDCs) كمحور رئيسي.
- تعزيز الشفافية والمراجعة الدورية للعمل المناخي.

مؤتمر شرم الشيخ COP27 – (مصر) 2022

- إنشاء "صندوق الخسائر والأضرار" لدعم الدول الأكثر تضرراً من آثار المناخ.
- اعتماد خطة عمل شرم الشيخ للتنفيذ لدعم الانتقال العادل والتمويل والتكيف.
- التركيز على أمن الطاقة والغذاء والمياه.

مؤتمر دبي COP28 – (الإمارات) 2023

- اعتماد "اتفاق الإمارات" لأول مرة يدعو إلى "الانتقال بعيداً عن الوقود الأحفوري" في النظم الطاقية بشكل عادل ومنظم.
- الاتفاق على "الهدف العالمي للتكيف" وبدء إطار عمله.
- تعهدات لزيادة قدرات الطاقة المتجددة ومضاعفة كفاءة الطاقة بجلول 2030.

مؤتمر باكو COP29 – (أذربيجان) 2024

- اعتماد هدف جماعي جديد للتمويل المناخي بعد 2025 لزيادة الدعم للدول النامية.
- التقدم في وضع قواعد لتشغيل سوق الكربون الدولية (المادة 6 من اتفاق باريس).
- تعزيز الشفافية وبناء القدرات لمواجهة آثار المناخ.

مؤتمر بيليم COP30 – (البرازيل) 2025

- التركيز على تنفيذ الالتزامات السابقة والتحول من التعهدات إلى التنفيذ الفعلي.
- دعم حلول الطبيعة والتنوع الحيوي والعمل المناخي مع المجتمعات المحلية.
- تعزيز التمويل الميسر والدعم التقني للدول النامية.

مؤتمر تركيا COP31 – (مقرر عقده) 2026

- متابعة الزخم المحقق في COP30 وترجمة الالتزامات إلى خطط تنفيذ وطنية.
- تعزيز الطموح لخفض الانبعاثات وزيادة التمويل والاستثمار الأخضر
- التركيز على التكيف والمرونة وبناء شراكات دولية فعالة.

النزاعات التجارية والاقتصادية عالميًا:
الاضطرابات الجيوسياسية

تتداخل العوامل الاقتصادية والجيوسياسية لتشكّل نزاعات متعددة الأبعاد، تؤثر في سلاسل الإمداد والتجارة العالمية وأسواق المال والطاقة، وتنعكس مباشرة وغير مباشرة على الاقتصادات، ومنها الاقتصاد المصري.

1. الحرب التجارية الجديدة بقيادة الولايات المتحدة

خلفية النزاع

- تبني الولايات المتحدة سياسات حماية تجارية تتضمن فرض تعريفات جمركية مرتفعة.
- استهداف دول وشركاء تجاريين رئيسيين لتقليل العجز التجاري وحماية الصناعات المحلية.
- توظيف الرسوم الجمركية كأداة تفاوضية في ملفات متعددة (التجارة، الأمن، الهجرة...).
- توسع استخدام إجراءات غير جمركية مثل القيود الفنية ودعم الشركات المحلية.

التأثيرات العالمية

- ارتفاع تكاليف التجارة وتراجع حجم التبادل بين الدول.
- اضطراب سلاسل الإمداد العالمية وإعادة تموضع الشركات متعددة الجنسيات.
- زيادة التقلبات في أسواق المال وأسعار السلع.
- تباطؤ النمو العالمي وارتفاع مخاطر الركود التضخمي.
- تصاعد النزعة الحمائية وتقويض نظام التجارة متعدد الأطراف.

التأثيرات على الاقتصاد المصري

تأثيرات مباشرة

- تأثر الصادرات المصرية إلى الأسواق المستهدفة بشكل مباشر بالتعريفات أو القيود.
- ارتفاع تكلفة استيراد بعض المدخلات والسلع الرأسمالية.

تأثيرات غير مباشرة

- تباطؤ الطلب العالمي يؤثر على الصادرات المصرية.
- تقلبات سعر الصرف وأسعار السلع والطاقة.
- تحويل مسارات التجارة والاستثمار قد يخلق فرصا جديدة لمصر أو يزيد من حدة المنافسة.

2. الصراع التجاري والتكنولوجي بين الولايات المتحدة والصين

خلفية النزاع

- خلافات هيكلية حول العجز التجاري، حماية الملكية الفكرية، والدعم الحكومي للشركات الصينية.
- قيود أمريكية على صادرات التكنولوجيا المتقدمة إلى الصين (أشباه الموصلات، الذكاء الاصطناعي...).
- تنافس استراتيجي على ريادة التكنولوجيا والسيطرة على سلاسل القيمة العالمية.
- توسيع العزل التكنولوجي وبناء أنظمة منفصلة في مجالات الاتصالات والرقائق والمعايير.

التأثيرات العالمية

- انقسام سلاسل القيمة العالمية إلى منظومتين تكنولوجيتين واقتصاديتين.
- تراجع التجارة والاستثمار المتبادل بين أكبر اقتصادين في العالم.
- زيادة تكلفة الإنتاج وتباطؤ الابتكار في بعض القطاعات.
- تأثيرات على الاقتصادات الناشئة التي تعتمد على التجارة والتكنولوجيا.

التأثيرات على الاقتصاد المصري

تأثيرات مباشرة

- فرصة لجذب استثمارات وشركات تبحث عن بدائل للخروج من الصين (خاصة في الصناعات التحويلية).
- ارتفاع تكلفة استيراد التكنولوجيا والمعدات المتقدمة.

تأثيرات غير مباشرة

- تباطؤ الاقتصاد الصيني يؤثر على الطلب على السلع الأولية والمنتجات المصرية.
- تقلبات الأسواق المالية وأسعار السلع عالميًا.
- الحاجة للتكيف مع التحولات التكنولوجية والمعايير الجديدة.

3. النزاعات الإقليمية والتأثير على الممرات المائية الرئيسية

خلفية النزاع

- تصاعد النزاعات في مناطق استراتيجية (مثل الشرق الأوسط، البحر الأحمر، شرق المتوسط، وخليج عدن).
- تهديد أمن الملاحة في ممرات حيوية مثل قناة السويس، باب المندب، ومضيق هرمز.
- هجمات على السفن التجارية والبنية التحتية النفطية والغازية.
- تدخلات عسكرية وعقوبات دولية تزيد من حالة عدم الاستقرار.

التأثيرات العالمية

- ارتفاع تكاليف الشحن والتأمين البحري.
- اضطراب إمدادات الطاقة والغذاء عالميًا.
- إطالة زمن النقل وإعادة توجيه السفن عبر طرق أطول وأكثر تكلفة (مثل رأس الرجاء الصالح).
- زيادة التضخم العالمي بسبب ارتفاع تكاليف النقل والطاقة.

التأثيرات على الاقتصاد المصري

تأثيرات مباشرة

- تأثر إيرادات قناة السويس نتيجة تحويل مسارات السفن وانخفاض العبور.
- ارتفاع تكلفة استيراد الطاقة والسلع الاستراتيجية.
- زيادة تكلفة التأمين على الواردات والصادرات.

تأثيرات غير مباشرة

- ارتفاع معدلات التضخم محليًا.
- ضغط على الاحتياطي النقدي بسبب زيادة فاتورة الواردات.
- تراجع تنافسية الصادرات في بعض الأسواق.

خلاصة

ثفاقم النزاعات التجارية والاقتصادية والمخاطر الجيوسياسية حالة عدم اليقين العالمي، وتفرض تحديات هيكلية على التجارة والاستثمار والنمو. يتطلب الأمر من مصر تعزيز المرونة الاقتصادية، وتنويع الشركاء والأسواق، وتوطين الصناعة والتكنولوجيا، وتحسين البيئة الاستثمارية للاستفادة من الفرص وتقليل المخاطر.

أسئلة تمثيل تجاري – مجموعة ١

السؤال الأول (20 درجة)

النظام الاقتصادي العالمي في عصر الـ Polycrisis

يشهد الاقتصاد العالمي مرحلة من اللايقين والتقلّبات المتداخلة (Polycrisis)، نتيجة تزامن الأزمات الجيوسياسية والاقتصادية والمالية والمناخية والتكنولوجية.

أجب عما يلي:

1. حدد أهم التحديات التي تواجه الاقتصاد المصري نتيجة هذه المتغيرات العالمية.
2. اقترح رؤية استراتيجية طويلة الأجل لمواجهة هذه المخاطر.
3. ناقش أهم السياسات التي تعزز قدرة الاقتصاد المصري علي التكيف وزيادة المرونة الاقتصادية.

السؤال الثاني (15 درجة)

الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين

مع تصاعد الصراع التجاري والتكنولوجي بين الولايات المتحدة والصين:

1. ناقش أهم الآثار السلبية لهذه الحرب على الاقتصاد العالمي، خاصة الدول النامية.
2. ما الفرص التي يمكن للدول النامية اغتنامها؟
3. اقترح استراتيجية متكاملة يمكن أن تتبعها مصر لتعظيم المكاسب وتقليل المخاطر.

السؤال الثالث (15 درجة)

إعادة تشكيل سلاسل الإمداد العالمية

تشهد سلاسل الإمداد العالمية إعادة تنظيم أساليب إدارتها وتوزيعها الجغرافي.

أجب عما يلي:

1. ماأهم الاتجاهات الحديثة في إدارة العمليات الإنتاجية وسلاسل الإمداد؟
2. ما الأنماط الجديدة في توزيعها الجغرافي؟
3. كيف يمكن لمصر الاستفادة من هذه التحولات لتصبح مركزًا إقليميًا للتصنيع والخدمات اللوجستية؟

السؤال الرابع (15 درجة)

مستقبل النظام التجاري الدولي ومنظمة التجارة العالمية

شهد النظام التجاري الدولي خلال السنوات الأخيرة أزمات متلاحقة كشفت عن ضعف منظمة التجارة العالمية.

أجب عما يلي:

1. ما أهم التحولات والأزمات التي تعرض لها النظام التجاري الدولي؟
2. ما أبرز أوجه الضعف الحالية في منظمة التجارة العالمية؟
3. ما أهم الإصلاحات المطلوبة لاستعادة Robustness و Effectiveness للمنظمة؟

السؤال الخامس (15 درجة)

تحسين بيئة الاستثمار وتمكين القطاع الخاص

رغم جهود الدولة لتحسين بيئة الاستثمار وتمكين القطاع الخاص، فما زالت هناك تحديات.
ناقش أهم خمس أولويات عمل مقترحة لتهيئة بيئة جاذبة للاستثمار المحلي والأجنبي، خاصة في القطاع الصناعي، مع بيان أثر كل أولوية على النمو الإقتصادي والصادرات والتشغيل.

السؤال السادس (20 درجة)

تنمية الصادرات المصرية إلى إفريقيا

رغم الاتفاقيات التجارية التي تربط مصر بالدول الإفريقية، لا تزال الصادرات المصرية أقل من المستوي المأمول.

أجب عما يلي:

1. ما أهم التحديات التي تواجه الصادرات المصرية للأسواق الإفريقية؟
2. ناقش ملامح خطة الدولة لمواجهة هذه التحديات، مستفيداً من تجربة الصين في إفريقيا.
3. استعرض أهم القطاعات الإنتاجية والصادرات المصرية المرشحة لتحقيق طفرة تصديرية في السوق الإفريقي.

السؤال السابع (20 درجة)

آلية تعديل حدود الكربون الأوروبية (CBAM)

أصدر الاتحاد الأوروبي في عام 2023 آلية تعديل حدود الكربون الأوروبية (Carbon Border Adjustment Mechanism – CBAM)، والتي من المتوقع بدء تطبيقها الكامل اعتبارًا من 1 يناير 2026.

أجب عما يلي:

1. ما هي دوافع الاتحاد الأوروبي لفرض هذه الآلية؟
2. اشرح كيفية عمل آلية CBAM، وما هي الواردات إلي الاتحاد الأوروبي التي تخضع لهذا النظام؟
3. كيف يتم قياس وحساب انبعاثات الكربون للسلع المختلفة؟
4. ما أهم القطاعات الصناعية المصرية التي ستتأثر صادراتها إلى الاتحاد الأوروبي بهذه الآلية؟
5. ما الإجراءات التي يمكن أن تتخذها:
   أ) الشركات المصرية، ب) الحكومة المصرية،
   للتكيف مع الآلية وتقليل آثارها السلبية وتعزيز القدرة التنافسية للصادرات المصرية؟

مصر في مواجهة عالم شديد اللايقين والسيولة (Polycrisis)

رؤية وحلول استراتيجية لتعزيز قدرة الاقتصاد المصري على التكيف

أولاً: أهم التحديات التي تواجهها مصر بسبب المتغيرات العالمية (Polycrisis)

1 تباطؤ النمو العالمي

- تراجع الطلب العالمي على الصادرات المصرية.
- انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

2 التضخم وارتفاع تكاليف الإنتاج والاستيراد

- ارتفاع تكاليف الإنتاج والاستيراد.
- زيادة الضغوط التضخمية وتآكل القوة الشرائية.

3 تقلبات أسعار الصرف وتشدد الأوضاع المالية

- ارتفاع تكلفة سلاسل والاستيراد.
- زيادة الضغوط التضخمية وتآكل القوة الشرائية.

3 اضطرابات سلاسل الإمداد والحرب التجارية

- صعوبة الحصول على مكونات الإنتاج.
- ارتفاع تكاليف الشحن والتأمين وطول زمن التسليم.

4 تقلبات أسعار الطاقة والغذاء

- زيادة فاتورة الاستيراد وخاصة للبترول والحبوب.
- تهديد الأمن الغذائي وتكاليف النقل والإنتاج.

6 التغيرات المناخية والتحول الأخضر

- مخاطر ندرة المياه وارتفاع مستويات البحر.
- تكاليف الامتثال لمعايير الاستدامة العالمية مثل CBAM.

7 عدم الاستقرار الجيوسياسي والأزمات المتعددة

- تأثيرات الحرب في المنطقة (البحر الأحمر، غزة، السودان).
- زيادة المخاطر على التجارة وسلاسل الإمداد والاستثمار.

ثانياً: رؤية مستقبلية وحلول استراتيجية لمواجهة المخاطر

1 إدارة المخاطر وبناء المرونة

- إنشاء أذية وطنية لرصد المخاطر العالمية.
- تنويع مصادر التمويل وأدوات التحوط.
- تعزيز المرونة في سلاسل الإمداد المحلية.

2 استدامة المالية العامة والحوكمة

- ضبط الإنفاق وترشيد الدعم.
- توسيع القاعدة التضريبية.
- تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد.

3 التحول الرقمي وبناء الاقتصاد المعرفي

تطوير البنية التحتية الرقمية.

- دعم الإبتكار والشركات الناشئة.
- تعزيز الخدمات الرقمية والتصدر الرقمي.

4 تعميق التكامل الإقليمي والدولي

- الاستفادة من اتفاقيات التجارة الحرة (مثل AfCFTA والكوميسا، الاتحاد الأوروبي...)
- تعزيز التكامل الصناعي واللوجستي مع الشركاء الإقليميين.

5 جذب الاستثمار وتحسين مناخ الأعمال

- تبسيط الإجراءات وتوحيد الجهات.
- ضمانات وحوافز للاستثمار في القطاعات المستهدفة.
- دعم الشراكة مع القطاع الخاص.

2 تعزيز الأمن الغذائي والطاقي

- زيادة الإنتاج المحلي من الغذاء.
- التوسع في مشروعات الطاقة المتجددة والربط الكهربائي.
- تنويع مصادر استيراد الطاقة والسلع الاستراتيجية.

7 تنويع الهيكل الإنتاجي والصادرات

- التوسع في الصناعات ذات القيمة المضافة العالية.
- تنويع الأسواق التصديرية خاصة في أفريقيا وأسيا وأمريكا اللاتينية.
- تعزيز صادرات الخدمات.

ثالثاً: كيف يمكن تعزيز قدرة الاقتصاد المصري على التكيف مع هذه التحديات؟

1 بناء اقتصاد متنوع وشامل

- دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال.
- تعزيز الشمول المالي والاجتماعي.

2 الاستثمار في البشر والتعليم والمهارات

- تطوير التعليم الفني والتقني.
- مواءمة المهارات مع احتياجات سوق العمل المستقبلي.

3 تطوير البنية التحتية اللوجستية والرقمية

- تحسين الموانئ والطرق والمناطق اللوجستية.
- توسيع شبكات الاتصالات والخدمات الرقمية.

4 دعم البحث والابتكار والتكنولوجيا

- زيادة الإنفاق على البحث والتطوير.
- تحفيز التعاون بين الجامعات والقطاع الخاص.

5 تعزيز قدرات المؤسسات والحوكمة الرشيدة

- رفع كفاءة الجهاز الإداري والرقابي.
- تقوية نظم البيانات واتخاذ القرار المبني علي التحليل.

1 الدبلوماسية الاقتصادية النشطة

- الترويج للفرص الاستثمارية والتجارية لمصر.
- بناء شركات استراتيجية وتحالفات اقتصادية.

خلاصة الرؤية: اقتصاد مصري مرن، متنوع، تنافسي ومستدام، قادر على امتصاص الصدمات واستغلال الفرص في عالم متغير.

رغم جهود الدولة لتحسين بيئة الاستثمار وتمكين القطاع الخاص،
فما زالت هناك تحديات.

المطلوب:

ناقش أهم خمس أولويات عمل مقترحة لتهيئة بيئة ملائمة للاستثمار المحلي والأجنبي، وخاصة في القطاع الصناعي.

1 تبسيط الإجراءات وتقليل البيروقراطية

- توجيد جهات التعامل مع المستثمر من خلال نافذة واحدة رقمية.
- تقليص زمن وتكلفة إصدار التراخيص والموافقات.
- إلغاء أو دمج الإجراءات غير الضرورية ومراجعة التشريعات المنظمة للاستثمار.
- تفعيل نظام الموافقات التلقائية في حال تجاوز المدد المحددة.

الأثر المتوقع: رفع ترتيب مصر في مؤشرات سهولة ممارسة الأعمال وجذب استثمارات جديدة.

2 ضمان استقرار السياسات والتشريعات

- توفير بيئة تشريعية مستقرة وواضحة وغير قابلة للتغيير المتكرر.
- الالتزام بحماية حقوق المستثمرين وملكية الملكية الفكرية.
- تعزيز الشفافية والحوكمة وسيادة القانون.
- إشراك القطاع الخاص في صياغة السياسات والقرارات الاقتصادية.

الأثر المتوقع: تعزيز ثقة المستثمرين على المدى الطويل وتقليل المخاطر.

3 تطوير البنية التحتية الصناعية والخدمية

- التوسع في إنشاء وتطوير المناطق الصناعية المتكاملة والمناطق اللوجستية.
- تحسين شبكات النقل والطرق والموانئ وربطها بالمناطق الصناعية.
- توفير مرافق أساسية موثوقة (كهرباء، مياه، غاز، اتصالات).
- تحديث البنية الرقمية والتحول نحو الخدمات الحكومية الذكية.

الأثر المتوقع: خفض تكلفة التشغيل وزيادة تنافسية الصناعة المصرية.

4 تسهيل الوصول إلى التمويل والحوافز

- توسيع نطاق التمويل الميسر للمستثمرين، خاصة للمشروعات الصناعية الصغيرة الصغيرة والمتوسطة.
- تفعيل أدوات تمويل مبتكرة (مثل الضمانات، التمويل المختلط، صناديق الاستثمار).
- تبسيط إجراءات الحصول على الحوافز وتوسيع نطاقها بما يرتبط بالأداء.
- تقديم حوافز موجهة للصناعات ذات الأولوية والقيمة المضافة العالية.

الأثر المتوقع: زيادة حجم الاستثمارات وتوجيهها نحو القطاعات المستهدفة.

5 تنمية رأس المال البشري ودعم الابتكار وتوطين الصناعة

- تطوير التعليم الفني والتدريب المهني بما يتوافق مع احتياجات الصناعة الحديثة.
- تعزيز الشراكة بين الجامعات والمراكز البحثية والقطاع الصناعي.
- دعم البحث والتطوير والابتكار وتبني التقنيات الحديثة والتحول الرقمي.
- تشجيع توطين الصناعات الوسيطة والمدخلات الإنتاجية وتقليل الاعتماد على الواردات.

الأثر المتوقع: تمحـــرين ووجـــي: رفع الإنتاجية وتعزيز القيمة المضافة المحلية وزيادة القدرة التنافسية للصادرات.

عوامل تمكين أساسية لنجاح الأولويات الخمس

- شراكة حقيقية بين الدولة والقطاع الخاص
- متابعة وتقييم دوري للأداء ومؤشرات واضحة
- الترويج الفعال للاستثمار في الأسواق المستهدفة
- رؤية استثمارية مستدامة تراعي البعد البيئي والاجتماعي
- تعزيز الأمن والاستقرار وحماية المستثمر

تبني هذه الأولويات الخمس بشكل متكامل سيسهم في تهيئة بيئة استثمارية جاذبة ومستدامة، وتعزيز تنافسية القطاع الصناعي، وتحقيق نمو اقتصادي شامل قائم على الاستثمار والإنتاج.

رغم الاتفاقيات التجارية التي تربط مصر بالدول الإفريقية

لا تزال الصادرات المصرية أقل من المستوى المأمول

1 ما أهم التحديات التي تواجه الصادرات المصرية للأسواق الإفريقية؟

ضعف النفاذ للأسواق

- ارتفاع الرسوم الجمركية والرسوم غير الجمركية في بعض الدول.
- تعقيدات وإطالة إجراءات التخليص والجمرك.
- ضعف المعلومات التسويقية عن الأسواق والفرص المتاحة.

ضعف البنية التحتية واللوجستية

- ارتفاع تكاليف النقل وضعف الربط البحري والجوي والبري.
- محدودية خطوط الملاحة المباشرة إلى بعض الدول.
- ضعف الخدمات اللوجستية وسلاسل الإمداد داخل القارة.

ضعف القدرة التنافسية للمنتجات المصرية

- ارتفاع تكلفة الإنتاج مقارنة بمنافسين دوليين.
- ضعف الجودة والتعبئة والتغليف وفلع القيمة المضافة.
- قصور الابتكار وغياب المعايير الدولية في بعض القطاعات.

محدودية التمويل والتأمين والضمان مـمان

- صعوبة الحصول على تمويل للمصدرين بشروط ميسرة.
- ارتفاع تكلفة تأمين المخاطر وتجويل العملات.
- محدودية الاستفادة من أدوات ضمان الصادرات.

حواجز غير جمركية ومعيارية

- اختلاف المواصفات والمقاييس مع المعايير الإفريقية.
- بطء الاعتراف المتبادل بشهادات الجودة.
- الحاجة للامتثال لمتطلبات صحية وفنية معقدة.

محدودية التكامل الصناعي والتجاري

- ضعف الترابط في سلاسل القيمة بين مصر والدول الإفريقية.
- ضعف الاستثمار الصناعي المشترك.
- غياب استغلال كافي لاتفاقية التجارة الحرة القارية (AFCFTA).

2 ناقش ملامح خطة الدولة لمواجهة هذه التحديات مستفيدا من تجربة الصين في إفريقيا

دروس من تجربة الصين في إفريقيا

- الاستثمار طويل الأجل في البنية التحتية.
- التمويل المبسر والمشروعات المشتركة.
- نقل التكنولوجيا وبناء القدرات.
- الشراكة المتكافئة والمنفعة المتبادلة.

تعزيز البنية التحتية والربط اللوجستي

- التوسع في الموانئ والمناطق اللوجستية في مصر والدول الإفريقية.
- زيادة خطوط الملاحة المباشرة والربط البري والسككي.
- تطوير الممرات اللوجستية (مثل ممر القاهرة-كيب تاون).

توفير التمويل والتأمين ودعم المصدرين

- توسيع استخدام أدوات تمويل الصادرات وضمان المخاطر.
- تفعيل دور البنك المصري للتنمية الصادرات وهيئة ضمان الصادرات.
- إنشاء منصات تمويل مشتركة مع المؤسسات الإفريقية.

تحسين تنافسية وجودة المنتج المصري

- دعم التصنيع المحلي وتقليل تكلفة الإنتاج.
- التركيز على الجودة والتعبئة المتوافقة مع المعايير الإفريقية.
- التحول نحو المنتجات ذات القيمة المضافة.

تعميق التكامل الصناعي والشراكات الاستثمارية

- توجيه الاستثمارات المشتركة في الصناعات التكميلية.
- نقل التكنولوجيا والخبرات (على غرار التجربة الصينية).
- تطوير سلاسل القيمة الإقليمية داخل القارة.

تعزيز النفاذ للأسواق وازالة الحواجز

- تفعيل انفاقية التجارة الحرة القارية (AFCFTA).
- التفاوض لإزالة الحواجز غير الجمركية وتبسيط الإجراءات.
- إنشاء مراكز تجارية مصرية في العواصم الإفريقية.

بناء القدرات والتعاون الفني والتدريب

- تقديم برامج تدريب وبناء قدرات للكوادر الإفريقية.
- مشاركة الخبرة المصرية في الزراعة، الصناعة، والدواء.
- تعزيز التعاون الفني من خلال الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية.

3 استعرض أهم القطاعات الإنتاجية والصادرات المصرية المرشحة لتحقيق طفرة تصديرية في السوق الإفريقي

الصناعات الغذائية والزراعية

- طلب متزايد على الغذاء والزراعة المعبأة والمصنعة.
- ميزة تنافسية في الجودة والقرب الجغرافي.

المنتجات المرشحة
الأرز - الزيت - السكر - المكرونة - الألبان - العصائر - التمور.

المنتجات الكيماوية والدوائية

- احتياجات كبيرة للأدوية والمواد الكيماوية والأسمدة.
- مصر تمتلك قاعدة صناعية قوية في هذا القطاع.

المنتجات المرشحة
الأدوية - الأسمدة - المبيدات - الكيماويات الأساسية.

المنسوجات والملابس الجاهزة

- فرص كبيرة للتصدير للأسواق الإفريقية بفضل الجودة والسعر.
- إمكانية التوسع في التصنيع من أجل التصدير (FOB).

المنتجات المرشحة
الملابس الجاهزة - الأقمشة - القطن - المفروشات.

مواد البناء والمنتجات الهندسية

- نمو الطلب على البنية التحتية والإسكان في إفريقيا.
- منتجات مصرية تتميز بالجودة والسعر التنافسي.

المنتجات المرشحة
الأسمنت - السيراميك - الحديد - الألومنيوم - الزجاج.

صناعة السيارات وقطع الغيار

- السوق الإفريقي واعد في مجال تجميع السيارات وقطع الغيار.
- مصر مركز إقليمي للتصنيع والتجميع.

المنتجات المرشحة
السيارات - الأتوبيسات - أجزاء السيارات - الإطارات.

المنتجات البترولية ومشتقاتها

- وجود طاقة تكريرية وتنافسية سعرية.
- طلب مستمر في الأسواق الإفريقية.

المنتجات المرشحة
البنزين - السولار - زيوت - البتروكيماويات.

الخلاصة

تعزيز الصادرات المصرية إلى إفريقيا يتطلب رؤية متكاملة تجمع بين تحسين التنافسية، وتطوير البنية التحتية، وتفعيل الاتفاقيات، والشراكات الاستثمارية، والاستفادة من التجارب الناجحة، لبناء نفاذ قوي ومستدام للأسواق الإفريقية.

تشهد سلاسل الإمداد العالمية
إعادة تنظيم الأساليب إدارتها وتوزيعها الجغرافي

1 ما أهم الاتجاهات الحديثة في إدارة العمليات الإنتاجية وسلاسل الإمداد؟

1. المرونة والقدرة على التكيف

- تصميم سلاسل إمداد مرنة قادرة على مواجهة الأزمات والاضطرابات.
- تنويع الموردين والمواقع والأسواق لتقليل المخاطر.

2. التحول الرقمي والتقنيات الذكية

- استخدام الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة لتحسين التنبؤ واتخاذ القرار.
- اعتماد إنترنت الأشياء (IoT) والبلوكشين لزيادة الشفافية وتتبع الشحنات.

3. القرب من السوق (Nearshoring) والتصنيع الإقليمي

- نقل بعض الأنشطة الإنتاجية إلى دول قريبة من الأسواق المستهدفة لتقليل زمن وتكاليف الشحن.
- الحد من الاعتماد على مناطق بعيدة غرضة للمخاطر الجوسياسية.

4. الاستدامة والاقتصاد الأخضر

- دمج معايير الاستدامة في إدارة سلاسل الإمداد.
- خفض الانبعاثات الكربونية وإدارة المخلفات وتحسين كفاءة الطاقة.

5. إدارة المخاطر والوضع في السيناريوهات المتعددة

- تحليل المخاطر المحتملة وتقييم تأثيراتها بشكل مستمر.
- استخدام نماذج السيناريوهات لاستعداد أفضل للأزمات.

6. إعادة تصميم الشبكات اللوجستية

- إعادة هيكلة شبكة النقل والمخازن والمراكز اللوجستية.
- الاعتماد على مراكز توزيع إقليمية متعددة لتقليل زمن التوصيل.

7. التعاون والشراكات الاستراتيجية

- تعزيز التعاون بين الشركات والموردين والعملاء على امتداد السلسلة.
- بناء شراكات طويلة الأجل قائمة على الثقة وتبادل المعلومات.

8. تخصيص سلاسل الإمداد

- تلبية الاحتياجات المتغيرة للعملاء من خلال التصنيع حسب الطلب وتخصيص المنتجات.
- زيادة المرونة في التخطيط والإنتاج.

9. الأتمتة والروبوتات

- أتمتة العمليات في المصانع والمخازن والنقل.
- استخدام الروبوتات لرفع الكفاءة ودقة وسرعة التنفيذ.

10. الاقتصاد الدائري

- إطالة دورة حياة المنتجات وإعادة التدوير وإعادة الاستخدام.
- تحويل سلاسل الإمداد إلى نماذج أكثر كفاءة في استخدام الموارد.

2 ما الأنماط الجديدة في توزيعها الجغرافي؟

1. تفتيت جغرافي (De-Globalization) وسلاسل إمداد متعددة المراكز

- الانتقال من الاعتماد على مركز واحد (مثل الصين) إلى عدة مراكز إقليمية.
- بناء سلاسل إمداد متوازية لتقليل مخاطر الانقطاع.

2. التصنيع الإقليمي (Regionalization)

- تجمع سلاسل الإمداد داخل الإقليم الاقتصادية أمريكا الشمالية – أوروبا – آسيا – إفريقيا).
- الاستفادة من اتفاقيات التجارة الإقليمية لتعزيز التكامل وتقليل تكاليف النقل.

3. القرب من السوق (Nearshoring)

- نقل الإنتاج إلى دول قريبة من الأسواق الرئيسية لتقليل زمن التسليم والتكلفة والانبعاثات.
- تجاة ملحوظ من أمريكا وأوروبا للحد من الاعتماد على آسيا البعيدة.

4. تعدد نقاط التوريد (Multi-sourcing)

- الاعتماد على أكثر من مورد ومن أكثر من دولة لنفس المكون أو المنتج.
- توزيع الطلب على عدة مواقع جغرافية لضمان الاستمرارية.

5. تعزيز دور الأسواق الناشئة كمراكز إنتاج وخدمات

- مصود دول مثل: الهند، فيتنام، المكسيك، إندونيسيا، البرازيل كمراكز إنتاج بديلة.
- استغلال المزايا التنافسية وتوافر العمالة والسوق المحلي الكبير.

خلاصة

تتجه سلاسل الإمداد العالمية نحو مزيد من المرونة، الرقمنة، الاستدامة، والقرب من الأسواق، مع توزيع جغرافي أكثر تنوعًا وتوازنًا لتقليل المخاطر وتعزيز القدرة على الصمود والنمو المستدام.

شهد النظام التجاري الدولي خلال السنوات الأخيرة
أزمات عديدة كشفت عن ضعف منظمة التجارة العالمية

1 ما أهم التحولات والأزمات التي تعرض لها النظام التجاري الدولي؟

تنامي النزعة الحمائية
- فرض تعريفات جمركية أحادية.
- إجراءات وقائية متزايدة.
- تصاعد سياسات "أمريكا أولاً" والصين أولاً".
"والحمائية الأوروبية.

الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين
- فرض رسوم متبادلة.
- اضطراب سلاسل الإمداد.
- فقدان الثقة في النظام القائم على القواعد.

تعطل جهاز تسوية المنازعات
- شلل تعيين القضاة في جهاز الاستئناف (Appellate Body) منذ 2019.
- إضعاف ألية الفصل النهائي في النزاعات.

تغير موازين الاقتصادية والتجارية عالمياً
- صعود الصين ودول الاقتصاد الناشئة.
- تراجع النسق النسبي الدول المتقدمة.
- ضعف تمثيل الدول النامية في صنع القرار.

أزمات عالمية متداخلة (Polycrisis)
- جائحة كوفيد-19 وما تبعها من أضطرابات.
- أزمة الطاقة والتضخم.
- الحرب الروسية-الأوكرانية.
- أزمات غذاء ومناخ وشحن.

تحول رقمي وتكنولوجي متسارع
- تحديات التجارة الرقمية وحماية البيانات.
- تجارة الخدمات والمنصات الرقمية خارج الأطر التقليدية للمنظمة.

2 ما أوجه الضعف الحالية في منظمة التجارة العالمية؟

شلل جهاز تسوية المنازعات
تعطل جهاز الاستئناف أدى، لإضعاف قدرة المنظمة على القصل النهائي في النزاعات، مما يقلل من قوة النظام القائم على القواعد.

تآكل الالتزام بالقواعد
تزايد الضغوط للانتعاف على القواعد أو تفسيرها بشكل أحادي، وانتشار الاتفاقيات الإقليمية والاتفاقات خارج إطار المنظمة.

ضعف في مواكبة القضايا الجديدة
المنظمة لم تحدث قواعد كافية للتجارة الرقمية، دعم الصناعات، الملكية الفكرية، الاستثمارات، الاقتصاد الأخضر وغيرها.

قصور في الشفافية والمراقبة
ضعف أليات الشفافية في بعض السياسات التجارية والدعم الحكومي.

طول وتعقيد المفاوضات
بطء جولات التفاوض وتعدد القضايا الخلافية، ما يقلل من قدرة المنظمة على تحقيق إنجازات ملموسة.

ضعف الموارد والقدرات المؤسسية
موارد مالية وبشرية محدودة مقارية بحجم المهام والتحديات المتزايدة.

ضعف تمثيل الدول النامية وأقل نمواً
اختلال التمثيل في صنع القرار وعدم الاستجابة الكافية لاحتياجات الدول النامية وأقل نمواً.

فقدان الثقة في فاعلية المنظمة
تزايد الانتقادات حول عدم تحقيق فوائد ملموسة للنظام متعدد الأطراف لمواطني الدول.

3 ما أهم الإصلاحات المطلوبة لاستعادة Robustness و Effectiveness للمنظمة؟

تعزيز الشفافية والرقابة
- تطوير ألبات الإبلاغ والمراجعة.
- تعزيز إنشارات الدول بالسياسات الاستراتيجية.
- إتاحة بيانات مفتوحة ودقيقة.

تحديث القواعد لمواكبة التحديات الجديدة
- وضع قواعد للتجارة الرقمية والتجارة الإلكترونية.
- تعزيز قواعد الدعم الحكومي والملكية الفكرية والاستثمارات.
- إدماج معايير الاستدامة والمناخ.

ضمان تمثيل أفضل للدول النامية وأقل نمواً
- إشراف لفعّال في صنع القرار.
- توفير الدعم لبناء القدرات.
- معالجة قضايا الأمن الغذائي والتنمية والتواصل.

تسريع وتبسيط المفاوضات
- اعتماد نهج حرن وتعدد المسارات.
- التركيز على نتائج عملية وقابلة

تعزيز الموارد والقدرات المؤسسية
- زيادة الميزانية وتطوير الكفاءات.
- الاستثمار في التحول الرقمي داخل المنظمة.
- تعزيز التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى.

إصلاح منظمة التجارة العالمية وتعزيزها ضرورة لاستعادة الثقة في النظام متعدد الأطراف وضمان تجارة عالمية حرة، عادلة، ومستدامة تخدم جميع الدول.

مع احتدام الصراع التجاري بين الولايات المتحدة والصين

1 أولاً: أهم التداعيات السلبية لهذه الصراعات على الاقتصاد العالمي، وخاصة الدول النامية

تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي
- انخفاض التجارة والاستثمار
- تراجع الطلب العالمي
- اضطراب سلاسل الإمداد

ارتفاع الأسعار والتضخم
- زيادة تكاليف المدخلات والسلع
- ارتفاع أسعار الطاقة والغذاء
- تآكل القوة الشرائية

اضطراب سلاسل الإمداد
- إعادة هيكلة سلاسل الإمداد
- نقص بعض المدخلات.
- تأخير الشحن وارتفاع التكلفة

زيادة حالة عدم اليقين والتقلبات المالية
- تقلبات أسواق المال والعملات
- ارتفاع تكلفة التمويل.
- ضعف ثقة المستثمرين

تراجع التجارة العالمية
- فرض الرسوم الجمركية
- انخفاض حجم الصادرات
- تجزئة النظام التجاري العالمي

تداعيات أشد على الدول النامية
- تراجع الصادرات وفقدان الأسواق
- ضعف تدفقات الاستثمارات
- زيادة أعباء الديون وتكلفة الاقتراض
- تأثر القطاعات كثيفة العمالة

2 ثانياً: ما يمكن اغتنامه من الفرص المحتملة للدول النامية

إعادة توجيه الاستثمارات
- استفادة من توجه الشركات لنقل جزء من إنتاجها خارج الصين ضمن استراتيجية تنويع المخاطر (الصين+1).

زيادة فرص الصادرات
- ملء الفراغ في بعض الأسواق التي تفرض قيوداً على السلع الصينية أو الأمريكية.

جذب صناعات بديلة
- تطوير صناعات محلية بديلة للواردات المتأثرة باضطراب التجارة بين العملاقين.

الاندماج في سلاسل العالمية
- الانخراط في سلاسل الإمداد الإقليمية والعالمية كموردين لشركات متعددة الجنسيات.

تعزيز الشراكات الإقليمية
- توسيع الأسواق من خلال التكتلات الإقليمية واتفاقيات التجارة الحرة.

التحول نحو الاقتصاد الرقمي
- تسريع التحول الرقمي والتجارة الإلكترونية والخدمات الرقمية عبر الحدود.

3 ثالثاً: النهج الأمثل الذي يمكن أن يتبعه الاقتصاد المصري لتخفيف الأضرار وتعظيم المنافع

تنويع الشركاء والأسواق
- التوسع في الأسواق الإفريقية والأسيوية وأمريكا اللاتينية.
- الاستفادة من الاتفاقيات التجارية (الكوميسا، AfCFTA، اتفاقيات الشراكة).

تعزيز القدرة التنافسية للصناعة
- خفض تكاليف الإنتاج (طاقة، نقل، لوجستيات).
- تطوير البنية التحتية الصناعية.
- دعم الابتكار والتكنولوجيا وزيادة المكون المحلي.

تعميق التصنيع المحلي
- توطين الصناعات الإستراتيجية (الأدوية، الإلكترونيات، مكونات السيارات، الصناعات المغذية).
- دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وربطها بسلاسل الإمداد العالمية.

تحسين بيئة الاستثمار
- تبسيط الإجراءات وتقليل البيروقراطية.
- ضمان استقرار السياسات الاقتصادية والضريبية.
- تقديم حوافز ذكية للاستثمار في القطاعات التصديرية.

تطوير الصادرات وزيادة القيمة المضافة
- التركيز على قطاعات ذات ميزة نسبية (المنسوجات، الأسمدة، الكيماويات، الأغذية المصنعة).
- الانتقال من تصدير المواد الخام إلى المنتجات عالية القيمة.

المرونة في سلاسل الإمداد والطاقة
- تنويع مصادر الاستيراد للمدخلات الاستراتيجية.
- تأمين إمدادات الطاقة وتعزيز الطاقة المتجددة.
- تطوير المخزون الاستراتيجي.

ركائز أساسية: الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية | الاستقرار الكلي | رأس المال البشري والتعليم والتدريب | التحول الرقمي والاقتصاد الأخضر

الرؤية: اقتصاد مصري مرن، متنوع، تنافسي، مندمج في الاقتصاد العالمي والإقليمي، قادر على تحويل التحديات إلى فرص للنمو المستدام.

آلية تعديل حدود الكربون الأوروبية (CBAM)

أصدر الاتحاد الأوروبي في عام 2023 آلية تعديل حدود الكربون الأوروبية (Carbon Border Adjustment Mechanism – CBAM)، والتي من المتوقع بدء تطبيقها الكامل اعتباراً من 1 يناير 2026.

1 ما هي دوافع الاتحاد الأوروبي لفرض هذه الآلية؟

- تحقيق أهداف الحياد المناخي بحلول 2050 وتقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري.
- منع "تسرّب الكربون" الناتج عن نقل الصناعات كثيفة الانبعاثات إلى خارج الاتحاد الأوروبي.
- ضمان تكافؤ الفرص بين المنتجات المحلية والأجنبية من حيث التكاليف المرتبطة بالكربون.
- تشجيع الشركاء التجاريين على تبني سياسات مناخية أكثر طموحاً.

2 كيف تعمل آلية CBAM، وما هي الواردات إلى الاتحاد الأوروبي التي تخضع لهذا النظام؟

كيف تعمل آلية CBAM؟

1. **المستورد** في الاتحاد الأوروبي يُسجل لدى سلطات CBAM الوطنية.
2. **يقدم المستورد** تقريرًا ربع سنويًا عن كمية السلع والوارِدات وانبعاثاتها الكربونية المضمّنة.
3. يتم شراء شهادات CBAM لعادل كمية الانبعاثات المضمّنة في السلع المستوردة.
4. يتم تسوية الوضع سنويًا، وتُعاد أي شهادات زائدة أو تُدفع تكلفة الشهادات الناقصة.

ما هي الواردات التي تخضع للآلية؟

تشمل السلع كثيفة الانبعاثات في مراحلها الأولى، وهي:

- الحديد والصلب
- الأسمنت
- الأسمِدة
- الألومنيوم
- الكهرباء

ومن المتوقع توسيع نطاقها لتشمل منتجات أخرى تدريجيًا.

3 كيف يتم قياس وحساب انبعاثات الكربون للسلع المختلفة؟

1. تحديد الحدود

يتم تحديد حدود النظام لتشمل الانبعاثات المباشرة وغير المباشرة (خاصة انبعاثات العمليات والإنتاج).

2. جمع البيانات

يجب على المنتج الأجنبي أو المصدر توفير بيانات دقيقة عن الانبعاثات لكل طن من المنتج.

3. منهجيات القياس

يتم استخدام منهجيات معتمدة دوليًا مثل معايير ISO أو الإرشادات الموصى بها من الاتحاد الأوروبي.

4. حساب الانبعاثات المضمّنة

يُحسب إجمالي الانبعاثات (طن CO_2) لكل شحنة بضرب الانبعاثات لكل طن في كمية المنتج المستوردة.

في خـــال عدم توفر بيانات فعلية، يستخدم الاتحاد الأوروبي قِيماً افتراضية (افتراضية) أعلى لضمان تحقيق هدف خفض الانبعاثات.

4 أهم القطاعات الصناعية المصرية التي ستتأثر صادراتها إلى الاتحاد الأوروبي بهذه الآلية

- الحديد والصلب (منتجات نصف مصنعة ومصنعة)
- الأسمنت والكلنكر
- الأسمدة النيتروجينية
- الألومنيوم ومنتجاته
- الكهرباء (في حال تصديرها) (مستقبلاً)

تلك القطاعات تمثل نسبة مهمة من الصادرات المصرية إلى الاتحاد الأوروبي، ما يجعلها الأكثر عرضة لتكاليف إضافية بموجب آلية CBAM.

5 الإجراءات التي يمكن اتخاذها للتكيف مع الآليّة وتقليل آثارها السلبية وتعزيز القدرة التنافسية للصادرات المصرية

أ) على مستوى الشركات المصرية

- قياس وانبعاثات الكربون بدقة والاحتفاظ بسجلات موثقة وفق المعايير الدولية.
- تحسين كفاءة الطاقة والتحول إلى مصادر طاقة أنظف لتقليل الانبعاثات.
- الاستثمار في تكنولوجيا منخفضة الكربون والابتكار في عمليات الإنتاج.
- التعاون مع الموردين المحليين والدوليين لتقليل الانبعاثات عبر سلسلة التوريد.
- الاستعداد للإفصاح عن بيانات CBAM بشكل دقيق وفي المواعيد المحددة لتجنب الغرامات أو التكاليف الإضافية.
- الحصول على شهادات بيئية دولية تعزز ثقة المشترين الأوروبيين بمنتجاتها.

ب) على مستوى الحكومة المصرية

- وضع استراتيجية وطنية للكربون تتماشى مع متطلبات CBAM وتشمل خريطة طريق للقطاعات المتأثرة.
- دعم التحول نحو الطاقة النظيفة وزيادة كفاءة الطاقة في القطاعات الصناعية.
- تطوير نظام وطني لقياس والإبلاغ والتحقق من الانبعاثات وفق المعايير الدولية.
- تقديم حوافز مالية وضريبية للاستثمارات منخفضة الكربون والتكنولوجيا النظيفة.
- تعزيز التعاون مع الاتحاد الأوروبي وبرامج الدعم الفني والتمويلي لنقل التكنولوجيا وبناء القدرات.
- التفاوض على اتفاقيات اعتراف متبادل بالأنظمة الوطنية للانبعاثات لتقليل الأعباء على المصدرين.

التكامل بين جهود الشركات والحكومة هو المفتاح لضمان امتثال الصادرات المصرية لآلية CBAM، وحماية تنافسيتها في الســوق الأوروبي على المدى الطويل.